



النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" خاصة بالأعضاء

١٦ يناير ١٩٩٠

السنة السادسة والعشرون

المعد الثاني

الصهيونية = العنصرية

"ان اي مذهب يستمر على التفرقة العنصرية، مذهب خاطئ، علمياً، مشجوب ادبياً، وثقالاً وخطير اجتماعياً".
قرار الجمعية العامة، ١٩٠٤
١٩٢٠/١١/٢٢ "ادانة التحالف الأسم بين العنصرية بالبريتانيا الجنوبية والصهيونية" قرار الجمعية العامة، ٣١٥١ - ٧٢/١٢/١٤
"ان التمايز والسلم الدوليين، يتطلبان تحقيق التحرير والاستقلال القوميين، ازالة الاستعمار الجديد، والاحتلال الاجنبي والصهيونية".

اعلان المكسيك، ١٩٧٥/٧/٢

"ان النظام العنصري الحاكم في فلسطين، والنظامين العنصريين الحاكمين في زيمبابوي واثريشيا الجنوبية ... لهما ميكل عنصري واحد".

منظمة الوحدة الافريقية

كمبالا، ١٩٧٥/٨/١

"ادانة الصهيونية بانفس شدة" والطلب الى جميع البلدان مقاومة ايدولوجية العنصرية الامبريالية".

حركة عدم الانحياز

ليما، ١٩٧٥/٨/٣٠

اشارت الى قراراتها، وقرارات المنظمات الدولية "تقر الجمعية العامة ان الصهيونية شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصري".

قرار رقم (٣٣٧٩) الدورة ٣٠

١٠ نوفمبر ١٩٧٥.

بسم الله الرحمن الرحيم

رأينا

أوهام اليأس وحقائق الأمل

في الوقت الذي تحاول فيه الادارة الامريكية الغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدين الصهيونية باعتبارها شكلاً من اشكال العنصرية والتمييز العنصري. وفي الوقت الذي تتبنى فيه الادارة الامريكية مهمة المايسترو لما تسميه " البناء من اجل السلام" في الشرق الاوسط تقفز على الاحداث تصريحات اسحق شامير العنصرية التوسعية الداعية الى تهجير مئات الآلاف من اليهود السوفيت الى دولة الكيان الصهيوني حيث اعلن في ٩٠/١/١٤ امام اعضاء الكيود ان على "اسرائيل" ان تبقي على سيطرتها على الضفة والقطاع المحتلين وذلك من اجل استيعاب موجات الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي، ونسبت جريمة التاييمز ٩٠/١/١٥ الى مصادر حكومية اسرائيلية مؤولة بان (٣٠٠) الف مهاجر يهودي سيصلون الى "اسرائيل" خلال السنوات الثلاث القادمة وذلك كنتيجة للسياسة السوفيتية الجديدة تجاه حق الهجرة من الاتحاد السوفيتي، الى جانب القيود التي تضعها الولايات المتحدة امام المهاجرين اليهود لاجبارهم للذهاب الى اسرائيل".

البقيه ص ٢٢

الإضافات والتعديلات في النظام الأساسي كما أقرها المؤتمر العام الخامس لحركتنا

باب العضوية

لم يقع أي تعديل على المواد الخاصة بحق العضوية أو شروط العضوية أو اكتساب العضوية أو إبطال العضوية أو استمرار العضوية وانقطاعها وانتهائها وبقيت المواد الخاصة بهذه المسائل على حالها، واقتصر الجديد في باب العضوية على أنواعها وتحديدها على البندين (١) و (ب) من المادة (٣٦)، فقد ورد في هذه المادة - (٣٦) - من النظام الأساسي القديم أن: "العضوية في الحركة نوعان:

أ - عضو عامل: وهو العضو الذي اجتاز فترة تجربته المحددة للعضو الناصر، وثبتت عضويته عاملاً في الحركة بموجب قرار من لجنة الاقليم أو لجان الأجهزة الحركية المركزية بالنسبة للعاملين فيها ويموافقه مكتب التبع والتنظيم، ويعتبر جميع أفراد قوات العاصفة أعضاء عاملين في الحركة.

ب - عضو ناظم: وهو العضو الذي يكتسب عضويته بقرار من اللجنة المركزية مباشرة ولا يتدرج في المراتب التنظيمية، ولا يجوز أن تزيد هذه المرتبة عن عضو لجنة اقليم.

ج - عضو نصير: وهو العضو المرشح للانضمام إلى صفوف الحركة وتخضع عملية ترشيحه للشروط التالية... الخ"

تعرض النظام الأساسي في المؤتمر العام الخامس لعملية دراسة وتقييم في ضوء التجربة مابين المؤتمريين. ولعل ما كشفته التجربة من ضرورات لتناول مواد هذا النظام بإعادة الصياغة أو التعديل أو الإضافة هو أحد المبررات أو الأسباب في تحديد موعد المؤتمر العام، وخاصة تلك التعديلات أو الإضافات التي تمس تشكيل وصلاحيات ودور الاطر المركزية العليا وعليه فعند تناول التجديد في النظام يتم التعرض تقريبا إلى كل الابواب الخاصة بهذه الاطر.

ومن المعروف ان الابواب الاولى في نظامنا الاساسي، ابواب لم تمس اساسا ذلك لأنها تتضمن الأركان التي بنيت عليها حركتنا، والتي بدونها تتخذ فتح منحى آخر وطبيعة أخرى.

لقد جرى التأكيد بوضوح على هذه المسألة في المؤتمر العام الرابع، وكذلك فعل المؤتمر العام الخامس وسار على عهد الحركة بهذا الخصوص.

من هنا فقد ظهر التجديد والتعديل في النظام ابتداءً من باب العضوية ثم تدرج مع مواد النظام محدثاً الكثير من التغييرات والإضافات التي تستحق الدراسة والتمعن والتي يمكن تناولها حسب تسلسل الابواب والمواد وسنتناول في هذا العدد من نشرة فتح باب العضوية.

وتقابل هذه المادة (٣٦) من النظام الأساسي القديم (أي النظام الأساسي قبل المؤتمر العام الخامس) المادة (٣٤) من النظام الأساسي الجديد، وقد بدأ التغيير من عبارة "العضوية في الحركة نوعان" جاءت عبارة "العضوية في الحركة ثلاثة انواع"

كانت التفسيرات تعتبر ان عبارة

العضوية في الحركة نوعان " تنطوي على خطأ في الصياغة خاصة وان التفصيل ينطوي على ثلاث تسميات، ولكن بعض التفسيرات الأخرى كانت ترى ان التقسيم في المادة إلى (١)، (ب)، (ج) لا يعبر عن انواع العضوية على اعتبار ان عضوية الناظم هي ضرب من العضوية العاملة في الحركة، وان صيغة الناظم هي مجرد صيغة خاصة تنطوي على طريقته اتصال وتنظيم تملئها ضرورات خاصة.

وبفهم من التغيير الطارئ على هذه اذعباره في النظام الجديد والذي نص على ان العضوية في الحركة ثلاثة انواع ان هذا النظام قد اعتمد المفهوم الأول واعتبر ان هناك عضوا عاملاً وعضوا ناظماً وعضوا نصيراً كأنواع ثلاثة للعضوية، معتمداً على الفروق الكثيرة بين عضوية العامل العادية وعضوية الناظم من حيث طريقته اكتساب العضوية، وعدم التدرج في المراتب التنظيمية، وطريقة الاتصال التي قد لا تستوجب حياة الاطر العادية وتنفيذ جدول أعمال الاجتماع الحركي المعتاد في الاطر الحركية الهرمية، والتي قد تحمل مدلولاً حول طبيعة الدور المناط بالناظم أو المنتظر منه لأن هذا الدور يتجاوز كونه دوراً تنظيمياً من خلال الهيكل الهرمي إلى دور حركي عام يشكل فيه العامل السياسي أو الوطني ركناً عاماً وذلك ضمن ظروف محدده.

اما البند (١) من المادة (٣٦) في النظام القديم فقد انقسم في المادة (٣٤) من النظام الجديد إلى فرعين (١) و (٢)، وقد جاء نصه مع مطلع المادة: "المادة ٣٤: العضوية في الحركة ثلاثة انواع:

أ - عضو عامل:

١ - وهو العضو الذي اجتاز فترة تجربته المحددة للعضو الناصر وثبتت عضويته عاملاً في الحركة بموجب قرار من لجنة الاقليم أو بترشيح من الاطر التنظيمية القيادية في الأجهزة المركزية وبموافقة مكتب التبع والتنظيم

وينصب التعديل الوارد في هذا الجزء من نص البند (١) المذكور على استبدال العبارة الواردة في نص البند (١) من المادة (٣٦) في النظام الأساسي القديم والتي تقول: "أو لجان الأجهزة الحركية المركزية بالنسبة للعاملين فيها" بالعبارة الواردة نصها هنا "أو بترشيح من الاطر التنظيمية القيادية في الأجهزة المركزية" ان باعث ومعنى هذا التعديل هو تأكيد النظام الأساسي على ضرورة تاطير الأعضاء في الأجهزة الحركية. فالغاية من التعديل هنا ليست غاية لغوية.

فبالرغم من ان النظام الأساسي القديم لم يفترض مطلقاً عدم تاطير الأعضاء في الأجهزة الحركية المركزية من خلال قوله "لجان الأجهزة الحركية المركزية"، الا ان النظام الأساسي الجديد أراد ان يجعل مسألة هذا التاطير وضرورة الأخذ بالتسلسل التنظيمي في الأجهزة مسألة محسومة وتحظى بالعناية والانتباه وجوب التطبيق، كذلك أراد هذا النظام ان يقول ان الترشح للعضوية لا يتم من خلال لجان لها طابع التشكيل التنفيذي والاداري في أجهزتها وانما من خلال اطر تنظيمية في هذه الأجهزة.

وبالمعوم فان مسألة تاطير الأعضاء في الأجهزة المركزية هي مسألة غايية في الأهمية حيث ان التجربة السابقة كشفت عن ضرورة وضعها موضع التطبيق ليس فقط بسبب ما ظهر من قصورات بل وايضا بسبب الاشكالات التي نجمت في الوضع التنظيمي وفي الوضع الحركي عموماً بما في ذلك طريقة التمثيل والمشاركة في المؤتمرات.

ان هذا النص الجديد يوجب ويفترض بالحركة ان تقوم من خلال اشراف مكتب التبع والتنظيم بتاطير الأعضاء في الأجهزة المركزية وفقاً لتسلسل هرمي يعكس

صورة التسلسل الهرمي المتبع في الحركة بشكل عام. ويمكن ان يحمل بعض الخصوصيات نتيجة لاختلاف حشد الأعضاء وتركيزهم في الجهاز الحركي المركزي عنه في التجمعات السكانية العادية، ونتيجة لتراكم المراقب بمرور الزمن ووفقا للكفاءة والتفرغ.

ان هذه المسألة بالذات تقتضي ان يقوم مكتب التعبئة والتنظيم بوضع تصور تعتمد عليه الحركة ويجري تطبيقه في الأجهزة.

وبلاحظ ان النص هنا قد اعطى للأطر التنظيمية القيادية في الأجهزة المركزية حق الترشيح للمعزوية بموازاة اعطاء ذات الحق للجانب الأقاليم، وانما في كلتا الحالتين الموافقة بمكتب التعبئة والتنظيم.

واكثر من ذلك فان النظام الاساسي الجديد لم يفترض تشكيل الاطر التنظيمية في الأجهزة المركزية فقط، وانما تجاوز ذلك في اماكن اخرى من وخاصة في المادة (٤) البند (و) الى افتراض تشكيل هذه الاطر في أجهزة دولة فلسطين المستقلة ومنظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات القومية والدولية عندما قرر في صلب النص:

"عدد من كواد حركة فتح المكلفين بالعمل في أجهزة دولة فلسطين المستقلة ومنظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات القومية والدولية من خلال اطرهم التنظيمية الخاصة بهم .. الخ".

وهو ما يؤكد اهتمام النظام الاساسي الجديد بمسألة تشكيل الاطر الحركية بترتيبها وتسلسلها في الأجهزة وغيرها، وبالتالي فانه يستدعي تطبيقا لنصوص هذا النظام ان تقوم الحركة باتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل تنفيذ هذا الاهتمام والالتزام.

وبلاحظ انه قد تم في الفرع (١) من البند (١) من المادة (٣٤) للنظام الجديد حذف عبارة:

"ويعتبر جميع افراد قوات العاصف أعضاء عاملين في الحركة" الواردة في المادة (٣٦) من النظام القديم.

وقد استعاض عنها مع التعديل الذي سيتم بحثه في الفرع (٢) من البند (١) من المادة (٣٤) في النظام الجديد ونصه:

"٢ - أعضاء الحركة العسكريون المشبه عضويتهم في السجلات النضالية للحركة، يتم تاطيرهم في اطر تنظيمية خاصة (العاصف) وفقا لللائحة حركية خاصة تقدمها اللجنة المركزية ويقرها المجلس الثوري".

لقد كان النظام القديم يتعامل مع كافة افراد قوات العاصف كأعضاء عاملين، وكان يدخل في الاعتبار ان فترة الاعداد والتدريب لأي منهم هي مرحلة عضوية النصير.

لقد كانت قوات العاصف تشكيلا متكاملا، يخص حركتنا وحدها كأعضاء وتشكيل عسكري، وكان كل فرد فيه يجري اعداده وتنظيمه حركيا. اما الآن فقد اندمجت هذه القوات في جيش التحرير الوطني الفلسطيني الذي يمكن ان يضم الأعضاء من المنظمات الفلسطينية الأخرى وحتى المستقلين، وبالتالي لم يعد مجرد الانتماء اليه يعني الانتماء الفتحاوي، من هنا جاء هذا النص في النظام الجديد ليعالج مسألة العضوية بالنسبة لهؤلاء الأعضاء العسكريين في قوات العاصف وبالنسبة أيضا للعضوية المستجدة من بين العسكريين المنضويين في الاطر الحركية الفلسطينية بشكل عام وبلاحظ من خلال هذا النص:

١ - انه استخدم عبارة "أعضاء الحركة العسكريون" دون تحديد التشكيلات الحركية التي ينضوي فيها هؤلاء الأعضاء سواءا كانت هذه التشكيلات فلسطينية ام عربية ام فتحوية خاصة.

ب - انه الزم ان تكون عضويتهم مشبه في السجلات النضالية للحركة وهو ما يعني ان من واجب الحركة ان تقوم بتنظيم واعداد السجلات النضالية لكافة اعضائها وخاصة فيما يتعلق بهذا النص "العسكريون منهم"، وذلك عبر الجهة المختصة بأمر هذه السجلات بشكل عام وبأمر الجسم التنظيمي للحركة وهو مكتب التعبئة والتنظيم.

ان من شأن السجلات النضالية ان تحفظ حقوق الأعضاء والمصامم في حماية العضوية ذاتها، وتثبيت الاقدميات والمنجزات النضالية لكل عضو، وحماية الحركة عن طريق اغلاق الباب في وجه امكانية الصاق

ونص هذا البند:

"ب - عضو ناظم: وهو العضو الذي يكتسب عضويته بقرار من اللجنة المركزية مباشرة ولا يتدرج في المراتب التنظيمية وفي حال تحوله الى عضو عامل لا يجوز ان تبدأ مرتبته بما يزيد عن لجنة اقليم".

ويقتصر التغيير هنا على العبارة الأخيرة فبدلا من العبارة الواردة في النظام القديم والتي تقول "ولا يجوز ان تزيد هذه المرتبة عن عضو لجنة اقليم" وضعت عبارة "وفي حال تحوله الى عضو عامل لا يجوز ان تبدأ مرتبته بما يزيد عن لجنة اقليم".

و الفارق بين العبارتين هو فارق نظري اكثر منه عملي، و يتضح من عبارة النظام القديم ان العضو الناظم يتدرج اثناء عضويته الناظمة ويمكن ان يكون بمرتبة عضو لجنة اقليم ولكن لا يجوز ان تزيد هذه المرتبة عن ذلك اثناء العضوية الناظمة، بينما يتحدث النظام الجديد عن حالة التحول الى العضوية العاملة التي لا يجوز ان تبدأ وفقا له بما يزيد عن لجنة اقليم

و يتضح ان العامل المأخوذ هنا بعين الاعتبار اكثر من غيره هو الميل لأغلاق الباب امام امكانية بدء احد الاعضاء من اعلى درجات سلم العضوية بسبب او بآخر.

ومن الواضح ايضا ان ابقاء امكانية البدء بالعضوية العاملة بالنسبة للعضو الناظم من مرتبة عضو لجنة اقليم يعني ابقاء الباب مفتوحا لهؤلاء الاعضاء ان يبدأوا تحولهم الى العضوية العاملة بعضوية المؤتمر العام نفسه حيث يمكنهم من خلال المؤتمر الارتقاء عبر الطريق الديمقراطي الى اعلى درجات السلم التنظيمي في الحركة.

نلاحظ مما تقدم ان التعديلات التي ادخلت في نطاق انواع العضوية تنطلق من مفاهيم كلية حول الحركة وحياتها، وان هذه المفاهيم تستند الى مبداء ان لا عضوية بدون اطار، وانه عبر الاطار التنظيمي ومن خلاله تتجسد العضوية ماديا بغض النظر عن التنوع في طبيعة و اشكال الاطر فالمهم هو الاطار لكي تكون هناك عضوية وهناك تنظيم ■

صفة العضوية بغير الأعضاء بدوافع المزاجية او النزعات والاعراض الذاتية، طبعا ليس المقصود شرح مزايا السجلات النضالية والحكمه منها، فهذا خروج عن الموضوع، ولكن المقصود ابراز المراد من هذا النص وهو ضرورة وشرط تثبيت عضوية الأعضاء العسكريين في السجلات النضالية للحركة وهو الأمر الذي يجب ان ينعكس بعد المؤتمر العام الخامس كمهمه من مهام مكتب التعبئة والتنظيم يجري تنفيذها من ضمن الأولويات.

ج - اوجب النص ان يتم تاطير هؤلاء الأعضاء العسكريين في اطر تنظيمية خاصة وفقا لللائحة حركية خاصة وعليه فقد اقتضى هذا النظام:

١ - وضع لائحة حركية لهذا الغرض
٢ - ترك المجال لبعض الخصوصيات في هذه اللائحة نتيجة خصوصية ظروف تنظيم هؤلاء الاعضاء وهو ما يمكن ان ينعكس في هيكلية مناسبة وصيغة اتصال مناسبة.

٣ - القيام بهذا التاطير وفقا لهذه اللائحة التي يتم وضعها كتجسيد مادي لمسألة عضوية الاخوة العسكريين في جسم الحركة.

د - ان هذا التشكيل التنظيمي المنتشر للأعضاء العسكريين هو ذاته (العاصف) والتي يمكن ان تضم عضوا هنا او خليه هناك او تشكيلا متكاملا في مكان آخر ويكون هذا المجموع المندرج في هذا التاطير هو العاصف. وواضح ان المعنى هنا هو الابقاء على اسم العاصف وعلى امكانية تحول هذه الاطر الى تشكيل عسكري متكامل وخاص بالحركة.

هـ - اللجنة المركزية هي التي تعد هذه اللائحة الخاصة والمجلس الثوري هو الذي يقرها.

يتضح مما تقدم ان النصوص في البند (١) من المادة (٣٤) للنظام الجديد قد عالجت مسألة النوع الأول من انواع العضوية وهو العضوية العاملة للحركة. وعندما نتابع ونتنقل الى البند (ب) من المادة نفسها نرى انه يعالج النوع الثاني من انواع العضوية وهو العضو الناظم.

الدعم كل الدعم للانتفاضة

الانتفاضة الباسلة التي أصبحت بمسارها واستمرارها وتساعدنا ، وبنضوج توجهاتها واهدافها في دحر الاحتلال وتحقيق الاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، واحدة من اهم اهتماماتنا والقضية المركزية في نضالنا ، وحولها يلتف شعبنا بكل فئاته وتجمعاته .

في العام الثالث من عمرها المتنازع نحو النصر ، لا بد ان نتوقف امام مجموعة من الحقائق التي تفرض علينا مجموعة من الواجبات والمسؤوليات يظل تنظيم "فتح" بحكم دوره وموقعه القيادي يتحمل عبء المسؤولية الاولى في تلبية هذه المسؤوليات والمتطلبات واعطائها الاولوية المطلقة لتظل الانتفاضة الباسلة صاعدة متصاعدة ، مستمرة متوجهة ، تدك اسوار الاحتلال ، وتفرض شروطنا على العدو الصهيوني والقوى الداعمة له وحتى ندرك دورنا وحدود واجباته ومسؤولياته ، فان نشرة "فتح" مستشرع بدها من هذا العدد ، بتناول جانب من جوانب متطلبات الدعم ومسؤولياته ، ونتوجه الى تنظيمنا الممتد على طول خريطة العالم ان يسهم فيها اثراء وتطويرا ، وان يشرع في اخذ دوره القيادي الريادي بمسؤولية اكبر وفاعلية اعظم ، لدعم انتفاضة شعبنا العظيمة ، وتصعيد وتآلها ، وتجميع جماهير شعبنا الفلسطيني ، وامتنا العربية ، والشعوب الصديقة ، حول اهدافها ، وتلبية كافة متطلبات الدعم لها .

وستتناول في كل عدد من نشرة "فتح" موضوعا تتمحور حوله انشطتنا واهتماماتنا ، ستدور حول الابواب الرئيسية والفصول الفرعية التالية :

اولا : في مجال الدعم الاقتصادي والمالي :

- ١- تنظيم وتفعيل حملة التكافل الاسري
- ٢- تنظيم وتفعيل حملات الدعم المالي والعيني .
- ٣- تنظيم وتفعيل حملة تحقيق الاكتفاء الذاتي والاقتصاد المنزلي .

التكافل الاسري الفلسطيني ودعم الصمود

الخارج بأسرة في الداخل غالبا ما تعرفها بشكل مباشر . الا ان المسألة التي تحتاج الى عناية من قبل تنظيمنا واهضاء حركتنا هو مواصلة اكتشاف سبل التغلب على القيود التي تضعها سلطات الاحتلال في وجه هذا الشريان وموافاة الحركة بهذه السبل عن اي طريق كانت حيث ان بعض الاموال لدى بعض الروابط العائلية تكاد تتكدس دون القدرة على ايصالها .

وتنبع اهمية التكافل الاسري وطنيا من حيث المشاركة في المسؤولية الوطنية وفي التعاضد الاجتماعي في نفس الوقت ، فهو التعبير المادي عن الوحدة والتلاحم بين الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج ، وهو التجسيد للمشاركة الوطنية وللانتماء الوطني الذي يصب مباشرة في قناة الانتفاضة المجيدة ضمن توجهات القيادة الفلسطينية في م.ت.ف .

كما انه مصدر هام وامون وبدون شروط او مبالغة للأموال ، يمكن ان يؤدي الى تغذية حجم لا بأس به مما هو مطلوب لسد الاحتياجات الاساسية للداخل . وبذلك فانه يغطي خاذه اساسية من خانات دعم الصمود .

ولكي لا يقتصر التكافل الاسري على اهدافه الفردية والخاصة فانه من المفيد ايضا ان يتكامل مع كافة وسائل الدعم لتحقيق هدف الاكتفاء الذاتي .

الاعتماد على الذات هو العمل على تأمين المتطلبات الاساسية وتوفير المقومات المادية لاحتياجات المجتمع وهو تعبير مجازي وهدف يتحقق بشكل نسبي ، لأن المجتمعات الحديثة تتكامل في انتاجها وتشابك اقتصادياتها في العلوم والتكنولوجيا كما في تبادل السلع والاتجار بها .

وفي الحالة الفلسطينية الوضع اكثر تعقيدا فالمجتمع الفلسطيني موزع بين الشتات وتحت الاحتلال ، فيبقى الهدف امام هذه الحالة طموحا جيدا وبعيد التحقيق حتى في حده الأدنى . اذن ما هو المطلوب في هذه الحالة ؟ ؟ انه السعي الدؤوب وبكافة الطرق والوسائل المتاحة لتحقيق الحد الأدنى من

تماديا من العدو الصهيوني في اجراءاته القمعية العسكرية والامنية التي يتخذها من اجل محاصرة وانهاء المقاومة الفلسطينية للاحتلال ، داخل الارض المحتلة ، فانه يتخذ ايضا اجراءات الحصار والتضييق ومنع كل الاسباب التي يمكن ان تمتد هذه المقاومة برمج الحياة او طول النفس . لذلك

فانه ما انفك يعمل على اغلاق كل باب او شريان يتدفق ، وبالمقابل فان منظمة التحرير ما انفكت تكتشف السبل وتعمل على ايجاد الطرق الجديدة من اجل مد رفق الحياة لشعبنا ومقاومته الباسلة .

وفي ظروف الحياة من قبل الكيان الصهيوني ، والحرب النفسية والسياسية التي تشنها الولايات المتحدة ضد م.ت.ف. والانتفاضة واي عمل عربي لدعمها . حيث تحدى مورفي م.ت.ف ان تترجم قرارات الدعم العربي الى سداد فعلي ومساعدة واقعية في مواجهة ذلك تفتق العقل الفلسطيني والتعاضد الفلسطيني عن فكرة التكافل الاسري او التكافل الاجتماعي الفلسطيني بهدف توصيل رفق الحياة ودعم الصمود واطالة امد المقاومة وتصعيدها .

المثال حظر ادخال كل ما يزيد عن مبالغ مالية محدودة وصغيرة للفرد الواحد العائد من زيارة الخارج . ومع ذلك فان المحاولات الفردية او الخاصة لم تعدم الحيلة في ايجاد طرق للتوصيل مباشرة او غير مباشرة .

ولم يتوقف الامر على هذه الطرق الخاصة ، فقد تدفق ما يمكن تدفقه عبر لجان دعم الصمود والانتفاضة بهدف دعم المشاريع وتوفير المواد الضرورية للمواطنين الفلسطينيين في ظروف منع التجول او الاضراب او الحاجة بشكل عام .

وما يهمنا على وجه الخصوص هو التكافل الاسري حيث اظهر الفلسطينيون في الخارج استعدادا عاليا وعبر المبادرة الخاصة فود اطلاق نداء التكافل الاسري لدعم ذويهم في الداخل والاستنتاج الاول الاساسي من هذه المبادرات هو نجاح هذا الاسلوب وجدواه الكبيرة واداه للمطلوب تماما حيث تتكفل كل اسرة متطوعة من

٤- تنظيم وتفعيل حملة "بطاقة الهوية الوطنية" و"دفتر العائلة"

٥- تنظيم وتفعيل حملة "قطعة من الذهب لدعم الانتفاضة والصمود" .

٦- التصدي لحملات التشكيك وكشف القوى المؤيدة لها واسبابها .

٧- كشف الممارسات والسياسات الصهيونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

٨- الترويج للمنتوجات الزراعية والصناعية الفلسطينية والمساعدة الفاعلة في تسويقها .

٩- بناء المؤسسات الوطنية خطوة هامة على طريق العصيان المدني وفك الارتباط القسري مع العدو

ثانيا : في المجال الاعلامي :

١- دورنا في التأثير في وسائل الاعلام المحلية لتظل اخبار الانتفاضة تحتل المكان البارز فيها .

٢- تنشيط اقامة المعارض وعرض الافلام ، حول الانتفاضة وفي سبيل دعمها .

٣- الوفود الاجنبية - الصحافية - القانونية - السياسية - الثقافية ... الخ ، دعم الانتفاضة والثورة وتعزيز التضامن معها .

٤- "الندوات" وسيلة هامة من وسائل دعم الانتفاضة ، سواء الفكرية في الجامعات والمعاهد ، او الجماهيرية ، ولنعزز من عقدها ولنعد لها اعدادا جيدا

٥- فضح ممارسات العدو الصهيوني في القتل والقمع والاضطهاد والسجن والاعتقال وانتهاك حقوق الانسان ومصادرة حريته وحقوقه في تقرير المصير .

وغيرها من الموضوعات الهامة في مجال دعم الانتفاضة وتركيز الضؤ عليها .

في هذا العدد سنتناول موضوع التكافل الاسري الذي كثر الحديث حوله ، وتردد في بيانات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة ، وفي اهداف البرنامج الاقتصادي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فابن نحن من هذا الهدف الطموح والى اي حد مضت الانتفاضة في تحقيقه وما هي متطلبات المضي قدما للوصول به الى

مداه ، وماهو مطلوب منا كتنظيم قائد ومسؤول لتحقيقه وتوفير سبل نجاحه وحشد كافة طاقات شعبنا وامتنا واصدقائنا في العالم من اجل تدعيمه .

احتياجات الجماهير المنتفضة في الماكن ، والملبس ، و المسكن ، والصحة والتعليم ، على طريق فك الارتباط القسري مع الاحتلال الصهيوني وصولا الى الاستقلال الوطني و اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

و يتحقق ذلك من خلال : ١- تطوير وحماية القطاعات الانتاجية الوطنية الزراعية منها والصناعية وتوفير سبل الدعم لها ، وتشجيع منتوجاتها في الوطن المحتل ، وبذل كافة الجهود لتسويق فوائض الانتاج في الدول الشقيقة والصديقة . ٢- تشجيع اقامة المشاريع الانتاجية الزراعية والصناعية التي تلبي احتياجات الجماهير في الغذاء والكساء ومواد البناء ، بدءا من الاقتصاد المنزلي ، حديقة المنزل ، آلة الخياطة والحياسة ، تربية الابقار والاعنام والدواجن والارانب ... الخ الى اقامة المشاريع ذات الكثافة الانتاجية كلما كان ذلك ممكنا . ٣- دعم المدارس والمعاهد العلمية والجامعات ومراكز التدريب المهني القائمة ، وتشجيع اقامة المشاريع الجديدة منها لمواجهة سياسات الاحتلال الصهيوني في التجهيل الذي يمارس ضد شعبنا من خلال اغلاق المدارس والجامعات والحيلولة دون اقامة مراكز التدريب المهني والتلمذة الصناعية . ٤- دعم وتطوير المستشفيات والعيادات والتجمعات الطبية وتشجيع ودعم اقامة المشاريع الجديدة منها لسد احتياجات المواطنين . ٥- دعم وتطوير التعاونيات والجمعيات الخيرية في كافة مجالات تخصصاتها وتشجيع اقامة المزيد منها لسد احتياجات الجماهير بين الجماهير لتعزيز البنية المؤسسية وتطويرها كبدل حتمي لمؤسسات الاحتلال الصهيوني . ٦- دعم وتطوير البنى المؤسسية في المجالات الانتاجية الاقتصادية ، والتعليمية والثقافية والصحية ، والبلدية والقروية وتنظيمها في مجالس ومؤسسات تشكل بديلا لمؤسسات الاحتلال الصهيوني . ٧- تعزيز ودعم وتنمية روح التضامن والتكافل بين جماهير شعبنا في الوطن المحتل على قاعدة الوحدة الوطنية الفلسطينية المنتشرة في كافة اماكن الشتات من جهة اخرى لتتطلق جميعها على ارضية (لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة) (و الدعم كل الدعم للانتفاضة وجماهيرها البطلة) .

و اذا كانت هذه هي اهم مرتكزات العمل الدؤوب والمستمر على طريق تحقيق (الاكتفاء الذاتي) (و الاعتماد على النفس) لدعم صمود شعبنا المقاوم وانتفاضته الباسلة ، فان تنظيم "فتح" ومن خلال حركته النشطة والفاعلة وتفاعله مع الجماهير الفلسطينية والعربية الشقيقة والصديقة مطالب بما يلي : ١- تنمية الوعي لدى جماهير شعبنا لتبني اقامة مشروع زراعي ، او ورشة صناعية ، او اقامة معهد او عيادة طبية ، او دعم مستشفى في الوطن المحتل من خلال التشاور والتنسيق مع جهات الاختصاص في الحركة ومنظمة التحرير الفلسطينية وفي ذلك دعم للانتفاضة وهدف (تحقيق الاكتفاء الذاتي) والاعتماد على النفس . ٢- ان يتولى تنظيم "فتح" القائد تنمية الوعي لتنمية الدعم اللازم " لصندوق الانتفاضة والصمود " الذي يتولى الانفاق على متطلبات الانتفاضة والمشاريع الانتاجية في الوطن المحتل . ٣- التوجه الى المؤسسات الشقيقة والصديقة للتآخي مع المؤسسات الشبيهة في الوطن المحتل ودعمها سواء منها المعاهد والجامعات او البلديات او المدن ، او المشاريع الانتاجية . ٤- تكثيف الاتصال مع مؤسسات وبنوك التمويل والدعم والمنظمات الدولية والمؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية لتكثيف دعمها للمؤسسات والمشاريع الفلسطينية في الوطن المحتل و اقامة المزيد منها .

لقد استطاعت الانتفاضة العظيمة خلال السنتين الماضيتين ان تحقق انجازا هائلا اكثر من المتوقع في سد الفجوة الغذائية وتشكيل انتعاش للمشاريع الزراعية والصناعية رغم كل الممارسات الصهيونية القمعية وتعليمات منع التجول والحصار وتقلص الاستيراد من الكيان الصهيوني وتطورت الزراعة رغم التحكم في المياه وموجات الصقيع ، ونجحت الصادرات للسوق الاوروبية المشتركة لأول مرة رغم كل محاولات الاحتلال الصهيوني لافشالها ، هذه التجربة تعتبر فريدة ومميزة ومرشدا هاما لنا جميعا لمضاعفة الجهد وتقديم كل سبل الدعم لصمود شعبنا وانتفاضته العظيمة وليظل شعارنا :

" لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة "

" و الدعم كل الدعم للانتفاضة "

الوضع العربي والنظام الدولي الجديد

وغربا وتتم بهدوء ودون ان تشير على الاقل الاستنكار العرم كما كانت تهدد الامن والسلام العالمي في الماضي القريب ، كما بدأت الدول الحديثة والصغيرة تكتشف وهي محاصرة بالادارة غير الملائمة وبالموارد المحددة ان النضال من اجل الاستقلال كان اسهل من انجاز التكامل والنمو الوطني وهي تدفع هذا الثمن من الحروب الاهلية وعدم الاستقرار السياسي والركود الاقتصادي .

كما بدأت تزداد القناعة بقصور امكانية التطور الذاتي او فشلها خاصة وهي تواجه اليوم تحدى امكانية البقاء حيث ان القضية ليست فقط ارادة داخلية بل هي تحديد قوة رسوخ الجولة وقدرة على الاستمرار والتطور في اطار النظام الدولي حيث يتغير اليوم مفهوم الدولة وقدرة على الاستمرار والتطور في اطار النظام الدولي حيث يتغير اليوم مفهوم الدولة ودورها ومهمتها في ظل الثورة التكنولوجية العارمة التي يجتازها العصر .

ولم تعد الدولة مهما كانت كبيرة هي الوحدة الفعالة للسياسة الخارجية والاستراتيجية في هذا العصر الجديد كما يقول الاختصاصي لستر بينسون بل هي ائتلاف تلك الدول التي تتجمع فيما بينها وتتماسك من اجل غرض معين .

وبالفعل فان التكامل ، كعملية تتوحد من خلالها الدول في وحدات اكثر اتساعا هو احد اهم مظاهر النظام الدولي الحديث .

وتتحه الدول نحو اقامة التكتلات الجديدة

المغايرة لتلك التجمعات السياسية والاحلاف القديمة . واذا ما استثنينا السوق الاوروبية المشتركة وما تقدم نحوه من وحدة شاملة والتجمعات العربية الناشئة لوجدنا في العالم اليوم التكتلات الجديدة التالية :

١- ست دول في جنوب شرق اسيا : اندونيسيا ، الفلبين ، ماليزيا ، سنغافورا و بروناي تحت اسم رابطة جنوب شرق اسيا .

لاشك ان عالم اليوم يعيش حالة مخاض كبرى لولادة نظام دولي جديد على انقاض نظام القوة الذي جاءت به الحرب العالمية الثانية وبديلا له لتصبح المقولة التاريخية بان من يفهم المستقبل ويستعد له لا يتحكم به فحسب بل يتحكم ايضا بمن لا يستعدون له وهذا ما يجعل الامر اكثر الحاحا وتساولا لمحاولة فهم هذا المستقبل وبالتالي الاستعداد له .

ومن المفارقات العجيبة ان هذه الازمات الرهيبة التي تدفع بالحركة ويعيشها عالم اليوم تتزامن بل وتولد امالا متزايدة لمستقبل افضل مع شدة المخاطر التي تحملها آفاق التغيير واعادة رسم حدود العالم السياسية فهل هو الاطمئنان لعملية فهم واستعداد سليم لهذا المستقبل .

ليس بعيدا مطلع هذا القرن عن نهايته

وكانت احدي ابرز سمات القرن العشرين ظهور الدول المستقلة ونهاية الاستعمار المباشر الذي اتخذ اشكالا جديدة عبر السيطرة الاقتصادية اساسا وسياسة الاحلاف والاستقطاب والانفاق العسكري الهائل .

ومفاد هذا كله ان الطبيعة المتغيرة للامبريالية تشكل توجهها رئيسيا في تشكيل النظام الدولي وهكذا ترافق ظهور الدول الحديثة الاستقلال زمنيا مع محاولات الدول الاقدم للتوصل الى التكامل اقتصادي وتخصيص دور اصغر للدول الجديدة في بعض الحالات .

ولكن وقبل نهاية القرن تتكسر نهاية الحرب الباردة وتنتهي او تكاد التحالفات القائمة ويشرع في تخفيض حجم الانفاق العسكري ويتم التحول نحو ما اتفق على تسميته باعادة التوزيع المحتملة لارباح السلام علما ان البنتاغون لا يوافق على هذه النظرية حتى الآن .

ووسط عملية اعادة ترتيب الكوكب تجري عمليات تدخل تطيح بانظمة حكم وتنصب اخرى شرقا

٢- جنوب اسيا : الهند ، باكستان ، بنغلاديش ، سيريلانكا ، بورما ونيبال تحت اسم رابطة جنوب اسيا : مارك .

٣- امريكا وكندا تسميات لتأسيس شيء ما استعدادا لعام ٩٢ والوحدة الأوروبية .

٤- تعمل الدول التالية : اليابان ، وكوريا الجنوبية ، استراليا ، نيوزلانده ، الولايات المتحدة وكندا للانضمام الى رابطة جنوب شرق اسيا لتكوين رابطة جديدة تحت اسم رابطة شرق اسيا والباسفيك وقد اجتمع بالفعل ممثلوا هذه الدول الاثنتي عشرة في كندا باستراليا في ١١ / ١٩٨٩ .

والأهم ان هذه العملية ليست دائما ارادية بل هي غالبا ما تحصل ان طوعا او كرها وفق خطة وضمن اهداف وشروط انية لذلك فان الروابط وان كانت واهنة بين الدول فان لها اهمية كبرى في تطورها المستقبلي خاصة وان التكامل المقصود لا

يتطلب تجربة صيغة لا عودة عنها بل يمكن ترك العلاقات تتطور لتحل المشاكل عند بروزها مع ضرورة اخضاع ذلك للحاجة والمتطلبات المجتمعية .

وقد اكدت التجارب المعاصرة ان دولا كثيرة عادة ما تندمج تحقيقا للامن الاقتصادي وكلما ازدادت الرغبة والضرورة في انجاز ودعم مستوى عال من النمو الاقتصادي كلما تراجعت اهمية السيادة السياسية وان تطورات والتحول الكبري المعاصرة لتدفع الدول وتضعها امام خيار الاندماج حتى تكون قادرة على حماية نفسها ثم على المنافسة مع الآخرين وذلك بان تجعل من نفسها جزءا من وحدة اكبر ذات موازن اكثر موجودة تحت تصرفها .

وما التجربة الأوروبية المعاصرة واتجاهها الا شاهد ودليل بالإضافة الى كونه دافع وعامل اساسي في رسم صورة النظام الدولي الجديد يستحث همم الآخرين و بشير مخاوفهم ويزيد في تسارع حركية التغيير الواسعة النطاق . واوربا القارة القديمة التي تضم امما وشعوبا متباينة ومختلفة وتحمل تاريخا مريرا من الصراع والتناقض يحثها الخطى نحو الوحدة الاندماجية بعد تجربة السوق المشتركة الناجمة وتطورها لها فان ذلك ليس فقط لحاجتها الدفاعية بل وقبل ذلك نتيجة مشاكلها الاقتصادية وقد تفككت امبراطوريتها الاستعمارية و

سعيًا لتشكيل قوة جديدة بمجال حيوي وارساء نظام دولي جديد يصون لها ذاتها ويحقق مصالحها .

وما التطورات والتغيرات في الاتحاد السوفيتي واوربا الشرقية من اعادة بناء وتحول ديمقراطي الا ضمن هذا السياق فان لم تكن اوربا شرقا وغربا قارة موحدة كما ينادي غورباتشوف وميتران فان ما يجري على الاقل ليس الا اقترابا من اوربا الغربية تضعه شقيقتها الشرقية خيارا واطار عمل مشترك تمليه الحاجة والضرورة والابعاد الاستراتيجية قبيل وحدة ٩٢ . اضافة بالطبع الى امكانية ما تتيحه البلدان الاشتراكية من توفير مستويات للسيولة الاقتصادية اضعاف ما يمكن ان توفره غالبية بلدان العالم الثالث .

وبديهي ان اميركا تحديدا كما اوربا الغربية ستكرس اهتمامها في البلدان المجاورة لها ثم بغيرهم من اولئك الذين يقاسمونهم اثقال قدرتها العسكرية او يسهمون في تنمية اسواقها الاقتصادية وهذا ما يدفع الى التساؤل عن الوضع العربي في ظل هذه المعطيات والتحويلات وهل يحاول العرب فهم المستقبل والاستعداد له ؟

خاصة وان مشكلة العرب لا تتمثل فقط في مشاركتهم اقتسام ارباح السلام بل وقبل هذا في قدرتهم على تأكيد وممارسة اختيارهم الحر والمحافظة على بقائهم من خلال حماية انفسهم من اثار وانعكاسات النظام الدولي الجديد ضمن ما يتم به من مظاهر اهمها على الاطلاق التكامل والتكتل واندماج العنصر الفعال للسياسة الخارجية والاستراتيجية .

صحيح ان جامعة الدول العربية التي مر على انشائها خمس واربعون عاما لم تزال بعيدة عن تحقيق نموذج تكتل التكامل او الاندماج المطلوب ولم تزال محل اختلاف وجهات النظر التقييمية بين كونها تجسد امل الوحدة او تكرس سيادة دول التجزئة الا انها بقيت كفكرة واطار واساس قابل لبنيان عربي جديد وشامل للأداة الأكثر نجاعة مستقبلية .

ان العجز الذي طبع دور الجامعة العربية العملي الناجم عن عدم توفر امكانية تنفيذ قراراتها وعدم التقيد بالالتزام بهذه القرارات حيث تبين الاحصاءات ان مجلس الجامعة العربية اتخذ خلال ٣٦ سنة (من عام ٤٥ / ٨١) ٤١٠٠ قرار جرى التحفظ على ٦١٥ قرارا

منها اي بنسبة ١٥ ٪ اي ان ٨٥ ٪ اتخذت بالاجماع ومع ذلك نفذ منها فقط ٢٠٥ قرارات اي ٥ ٪ فقط اي ان ٨٠ ٪ من القرارات المأخوذة بالاجماع .

هذا العجز قلص في الواقع من اهمية الادارة القومية وفتح بابا امام التكتلات الاقليمية الثلاث القائمة اليوم .

ان قيام هذه الاتحادات والتكتلات العربية بعد اعترافا ضمينا وغير مباشر بجدية التهديدات والمخاطر التي تواجه الدول منفردة ولجوء الى التكيف مع

ظاهرة النظام الدولي الجديد من الناحية الشكلية فحسب بعيدا عن جوهر هذه التحولات والظواهر المتمثل في الضرورة المجتمعية بقاءا وتطورا وقدرة على الاختيار الحر والمنافسة الفعلية خاصة وان هذه التكتلات والاتحادات تتجاوز تعسا الاطار الملزم والانسب الذي تفرضه طبيعة المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني الواحد ممثلا في المجموعة العربية بأسرها .

وهكذا تستكرر التجارب العربية في التكيف والمحاكاة المشوهة والشكلية وتكررفي الواقع حصاد الفشل والتخلف فعلى الرغم مما يمثل قيام هذه الاتحادات والتجمعات العربية من رغبة و ارادة في تجاوز هذا الوضع السلبي الى وضع ايجابي جديد .

الا ان مخاطر بقاء هذه الاتحادات العربية على حالها الراهنة وخاصة ببقاء دول عربية أخرى خارجها وانتقار هذه الاتحادات لقنوات التواصل والتكامل الفعلي سيضعف في الواقع من حدة المخاطر السابقة ولن يخفف من وطأتها فهو يلغي او يجمد امكانية التعاون الجماعي العربي في نطاق الجامعة العربية ويقلل من دوره كما انه يفتح آفاق تناقض وصراع من نوع جديد الأمر الذي سيضعف من حدة المخاطر خاصة في ظل التوزيع السيء للمشروعات من جهة والسكان من جهة أخرى فالبلدان العربية الاثني التي تضم ٥٠ ٪ من مجموع السكان العرب التي يبلغ معدل الدخل الفردي فيها اقل من ٣٢٠ دولار اي اقل بكثير من نصف معدل دخل الفرد على المستوى القومي العربي الذي يبلغ الف دولار مستكون بالضرورة في موقع التهديد والخطر الحقيقي على الدول العربية الغنية التي لا تمثل اكثر من ٦ ٪ من مجموع السكان العرب ولا يقل مستوى

معدل دخل الفرد فيها عن الولايات المتحدة . في هذا السياق فان نجاح مجلس التعاون الخليجي مثلا الذي يضم الدول العربية الغنية يعتمد بدرجة اساسية على قدرته في ايجاد نظام اقتصادي قوامه العدالة والمساواة في اطار المجموعة العربية كما ان تحقيق الامن لدول المجلس لا يتأتى من خلال زيادة الانفاق الدفاعي خاصة في ظل الامكانيات البشرية الحقيقية هذه العملية التي تجهض استراتيجية التنمية العربية المشتركة الشاملة عبر اعادة تدوير البترودولار باعادته مجددا للغرب الصناعي كما انها تسبب في خلق قوة تمزيقية تخلف مشاكل اقتصادية وسياسية بالغة الخطورة وتبقى على امكانيات التدخل الاجنبي متاحة خاصة ونحن نرى ان الانفاق الدفاعي لدولة عربية يقفز من ١٧١ مليون دولار عام ٦٨ الى ١٣١٧٠ عام ٧٨ اي اكثر من ٧٦٠٠ / خلال عقد واحد كما يصل الانفاق الفردي الدولة على الدفاع مثلا ليصل عام ٨١ الى ١٧٠٤ دولار في حين ان مثيله في دولة عربية أخرى ١١٢ و دولة أخرى ١٤١ وفي (اسرائيل) ٨٨٧ .

في حين ان الامن الحقيقي والفعلي لن يكون او يستحق الا في اطار الامن القومي العربي فالخطر لا يستهدف دولة او تكتلا معين فحسب بل ان التهديد والتحدي يواجهان المنطقة بأسرها والامة العربية جمعا وفي بقائها كانه وفي متطلبات تطورها ولذلك فان الامتحان الفعلي الذي تواجهه الاتحادات العربية لا يكمن في مناعتها الذاتية بقدر ما يتمثل في قدرتها على استيعاب الدول الأخرى خارج هذه الاتحادات وكذلك في اقامة جسر التعاون والتكامل فيما بينها كخطوة أولى نحو التكتل الواحد كرمز شامل خاصة وان تطورات الوضع الراهن تؤكد ان الوقت قد حان وان الضرورة ملحة لتسوية الخلافات العربية الدينية المرمونة التي تحول دون قيام علاقات سليمة بين مختلف بلدان هذا الوطن الواحد وتكون هذه الامة الواحدة حتى لا يدفع الجميع تكاليف وضع من المفروض ان يفيدهم بكل المقاييس ان احسنوا استغلاله والاستعداد له وهم يمتلكون كل مقومات ذلك الاستعداد اكثر من غيرهم كما ان الوضع السياسي والجماعي سواء الداخلي او بعلاقة مع الصراع العربي - الاسرائيلي في ظل الانتفاضة البففيه ص ١٧

موقع لبنان في قضية فلسطين

يكن من المتوقع ان النتائج النظرية التي ستتمخض عن الطائف ستجد على الارض من العقبات ما يحول دون تنفيذها . فقد أعلن العماد عون وبكل ما يعثله من قوة وتواجد على الارض انه ضد نتائج الطائف . ورفضه لنتائج الطائف فاصبح الاصوليون اسلاميا ومسيحيا في موقف المواجهة لنتائج الطائف .

وذهب الرئيس رينيه معوض ضحية تردده في الحسم و جاء الرئيس الهراوي معلنا بلهجة الحاسم انه سيدخل قصر بعبدا خلال ايام ولعبت امريكا دورها في جر الموقف السوري الى فخ جديد يقضي بقيامها بتصفية حزب الله لتصبح مؤهلة للعبور بالرئيس الهراوي الى قصر بعبدا على انقاض العماد ميشال عون .

بدأت المعارك بين امل المدعومة سوريا ضد حزب الله في بيروت ، وامتدت الى اقليم التفاح ، و ادرك حزب الله طبيعة المؤامرة التي تقتضي بتصفية لاسباب امريكية تتعلق بالرهائن من جهة ولاسباب محلية تتعلق بموقفه من اتفاق الطائف . فاستنفر في الجنوب وحقق انتصارات سريعة في اقليم التفاح اقتضت اعادة حسابات سوريا وايران خاصة بعد ان اتهمت امل ان حزب الله يقاتل مدعوما بقوات الثورة الفلسطينية .

ركز ممثلو حزب الله في الاتصالات مع وزير الخارجية السوري السيد فاروق الشرع ومحمد علي بشارتي نائب وزير خارجية ايران على ان الحل العملي والسليم لوقف الاشتباكات في المستقبل هو ان يعود الحزب الى مواجهة في الجنوب اللبناني تلك المواقع التي قامت امل بطرده منها عام ١٩٨٦ لحماية حدود الكيان الصهيوني من ضربات المقاومة الاسلامية . وتمسكت امل برفضها تواجد عسكري لحزب الله في الجنوب بحجة ان هذا التواجد يساعد على تصعيد العمليات العسكرية من وراء حدود الشريط الامني مما

في خضم التغيرات والتطورات التي تسود العالم يظل لبنان بطبيعة التوتر السائد فيه . فابعد المفاجآت احتمالا تظل في اطار التوقعات للمراقب المتابع للأحداث على ساحته منذ استقلاله وحتى يوم احتلاله .. لقد رسمت السياسة الفرنسية خارطة لبنان انطلاقا من كونه بوابة الغرب بشكل عام وفرنسا بشكل خاص الى العالم العربي ومع تصاعد الدور الامريكي واعتماده للكيان الصهيوني حاميا للمصالح الاميرالية في المنطقة واستخدامه الساحة اللبنانية في مواجهة الطموحات القومية التي يمثلها بروز الرئيس عبد الناصر ، تقلص الدور الفرنسي الى اعتبار لبنان عبر المارونية السياسية فيه الى مجرد نافذة تطل على العالم العربي ، وكان فتح لبنان القومي بمسلميه ومسيحيه الصدور قبل الدور للثورة الفلسطينية ماحوله الى بوابة العروبة والتقدمية والثورة ليس الى الغرب فحسب وانما الى العالم بأسره ، فاصبح جزءا لا يتجزأ من قضية الشرق الاوسط ، وارتبط مصيره ، بكل ما في الكلمة من معنى ، بمصير القضية الفلسطينية والقضية العربية .. لقد فشلت محاولات امريكا واسرائيل استخدام الايدي العربية بتصفية الثورة الفلسطينية على الساحة اللبنانية . فكان لا بد من القرار الامريكي الصهيوني بغزو لبنان واحتلاله ومحاولة الفصل بين قضيته وقضية فلسطين عبر اتفاقية مباشرة بين لبنان والكيان الصهيوني لم تستطع الصمود في وجه حقائق التاريخ ، تلتها محاولة اتفاق امريكي سوري يصب في مجرى تقسيم لبنان الى دول او كنفدراليات طائفية .

ومع بروز العماد ميشال عون واستقطابه للتيار المسيحي رافعا شعار التحرير والسيادة ، تحركت فرنسا بكل قوتها لتدعم العماد وسياسته في مواجهة خطة اللجنة الثلاثية المدعومة عربيا لعزل العماد عون ولم

يعني قيام "اسرائيل" بعمليات انتقامية ضد سكان الجنوب وقد عبرت امل عن ذلك في بيان موجه الى الطائفة الشيعية في البقاع جاء فيه "اذا سقط الجنوب سقطتم معه . ولا قيام لوطن او دين بعد ذلك " . كما حرص البيان شيعه البقاع ضد حزب الله واتهمه بتسكير فتنة دائمة ودامية . وردت "المقاومة الاسلامية" باتهام امل "بالاصرار على مواصلة القتال بهدف تصفية المقاومة الاسلامية وحماية حدود الكيان الصهيوني " .

وجاء انتشار القوات الفلسطينية للفصل بين القوات المتحاربة تعبيرا عن الاصرار على ضرورة حقن الدماء وتوجيه البنادق كل البنادق ضد العدو الصهيوني .

وعلى الرغم من البيانات الصادرة عن هذا الطرف او ذاك ضد ما ، مع بالتمدد الفلسطيني الا ان الانتشار ادى الى ارتياح عام في نرساط الفعاليات الصيداوية التي اعتبرت الانتشار حاجزا بشريا يمنع امتداد التقاتل الى صيدا .. وقد جاء في تقرير وزير داخلية حكومة الدكتور سليم الحص الياس الخزن حول معارك اقليم التفاح ما نصه (ان التطور الأهم البارز في هذه المعارك هو دخول العنصر الفلسطيني مباشرة عبر خطين ، الاول انتشار قوات فلسطينية من حركة "فتح" التابعة مباشرة للسيد ياسر عرفات في العديد من القرى التابعة جغرافيا واداريا لمنطقة شرق صيدا والتي تقع في محاذاة منطقة اقليم التفاح ، ويتداخل بعضها البعض من حيث واقع الاشتباكات والصدامات الحاصلة هناك مثل قرى "المجيدل" - "الحسانية" - و"المحاريه" التي تشكل المدخل الرئيسي لاقليم التفاح بأسره .

والخط الثاني ، تسلم هذه العناصر المذكورة بعض التلال والمواقع الاستراتيجية في المنطقة ، مثل مرتفع "تلة بصليا" التي اخلتها عناصر حزب الله الذين كانوا بها فود وصول عناصر "فتح" دون اي اشكال او مناقشة .

ان هذا التطور يحمل اكثر من معنى يمكن ان يتحكم في مجريات الامور على الصعيدين السياسي والعسكري ليس في هذه البقعة فحسب بل في سائر منطقة الجنوب ، بوابة ازمة لبنان ومنفصل تحركها) .

والذي يذكر هنا حسب ما ورد في التقرير (ان عناصر حزب الله قاتلوا عناصر حركة امل بكل ضراوة في السابق حين حاولوا السيطرة على هذه "تلة" بينما تم

تسليمها يهدوه الى العناصر الفلسطينية ، ميدانيا لا يمكن فهم هذا التطور الاعلى ان هناك اتفاقا كبيرا بين حزب الله والجماعات الفلسطينية التي تسلمت هذه المواقع يقضي بتقاسم منطقة الجنوب بأسرها بعد نجاح خطة حزب الله الاخيرة بالسيطرة على اقليم التفاح ، وهذه الخطة تقضي بان يتسلم الفلسطينيون منطقة شرق صيدا بالكامل مع اقليم التفاح ، ثم يتوجه حزب الله لسيطرتهم على منطقة "النبطية" وبعدها منطقة "صور" وبهذا يكون كل الجنوب اصبح بين ايدي حزب الله وجماعة ياسر عرفات) . حسب ما ورد في التقرير .

(ان التحرك الفلسطيني الاخير جاء بناء على اوامر مباشرة من السيد ياسر عرفات ورئيس م.ت.ف. ولقد اعطت هذه المنظمة حججا كثيرة لتحركها ، منها عدم انتقال المعارك الى المخيمات ومنها خوف من دخول عناصر خارجة عن م.ت.ف. على الخط ونقل المعارك داخل المخيمات ، الا ان طبيعة التحرك لحزب الله والمنظمة ميدانيا تعطي اكثر من سؤال حول الهدف الاساسي من هذه التحركات) . انتهى التقرير .

ومما يلفت النظر ان ادارته الامريكية مترددة في موضوع استخدام الجيش اللبناني فبعد ان كانت قد طلبت من حكومة الدكتور سليم الحص عدم توريث الجيش اللبناني باقحامه في معارك الجنوب خشية عليه من التفكك عادت وتبنت خطة تقوم على اساس قرار مجلس الامن الدولي رقم ٤٢٥ و المتعلق بالشريط الحدودي المحتل من جنوب لبنان . وقد عبر الناطق باسم البيت الابيض عن هذا التحول عند الاشارة بان واشنطن تؤيد كل الخطوات الالية الى عدم ربط الازمة اللبنانية بازمه الشرق الاوسط . وانه لا مانع من تحقيق خطوات متقدمة على صعيد حل الازمة اللبنانية استنادا الى قرارات الطائف . وقد اعطت الادارة الامريكية الضوء الاخضر لخطة انتشار الجيش اللبناني امام موفد الرئيس اللبناني الوزير على الخليل المكلف بمتابعة التنسيق لوضع الخطة موضع التنفيذ . وتقتضي الخطة ان تقوم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالطلب من مجلس الامن الدولي في اوائل يوليو القادم بالموافقة على خطة لزيادة عدد افراد القوات الدولية المنتشرة حاليا في بعض انحاء الجنوب لكي يصل عددها الى حدود ١٥ الف جندي ينتشرون على مراحل باتجاه الحدود الدولية .

اثر المتغيرات الساحة الدولية علم الخ الصهيوني

أدخلت قمة مالطا العالم في مرحلة جديدة. مرحلة انتهاء الحرب الباردة والانتقال الى ما سمي بمرحلة السلام في نظام دولي اساسه توازن المصالح. ونجم هذا التحول الذي سبقته مقدمات وتطورات في الاتحاد السوفياتي وبعض دول أوروبا الشرقية، من جراء سياسة الإصلاح وإعادة البناء التي انتهجها تفورياتشوف) وهي السياسة التي لم يظلمها جرت التغييرات في دول أوروبا الشرقية، هذه التغييرات رفعت شعار التعددية حزبية، والديمقراطية، فالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

ولئن كانت التفاعلات مازالت جارية، فإنها مازالت ايضا تشد الانتباه، وتترك بصماتها على عقد التسعينات، وتلقي بظلالها على معظم البقاع والقارات. ومن الطبيعي ان تترك تلك الاحداث والتغييرات الكبرى في الوضع الدولي اثرها على كثير من دول وشعوب العالم، وخاصة دول وشعوب العالم الثالث اذ أصبح هناك احساس ان العالم الثالث في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة سيفقد اهميته الاستراتيجية في الوضع الدولي، اذ لن يكون هناك صراع على مناطق نفوذ في ظل السياسة الكونية الجديدة، كما يعتقد بعض المحللين ان العالم الثالث ستتراجع اهميته بسبب ديونه الخارجية، وبسبب تراجع اهمية موارده الخام كما ان نظام الدفاع الدولي في عصر تكنولوجيا الصواريخ الفضائية لن يحتاج كثيرا الى قواعد عسكرية في اراضيه.

ومن الطبيعي ان تثير رياح التغيير جدلا واسعا في منطقتنا العربية، وان تمتلئ اعمدة الصحف والمجلات بالمقالات والتعليقات التي تتناول اثر النظام السياسي الدولي على مستقبل الاقطار العربية، ومستقبل المصير القومي.

بل ان بعض الاقطار العربية، وعلى ضوء متغيرات الوضع الدولي، بادرت الى استباق الاحداث، واجراء تغييرات تتواءم مع متغيرات العصر.. من ذلك اقرار التعددية الحزبية، وحرية السفر في جمهورية اليمن الديمقراطية، ومن ذلك ايضا العودة الى الحياة النيابية وتجميد العمل بالاحكام العرفية في الاردن.

ولعل ابرز ما يرصد المتتبع لهذه التطورات، اثرها على مستقبل القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي خاصة بعدما صدر من تصريحات سوفيتية لا تؤيد فكرة التوازن الاستراتيجي في القوة العسكرية مع اسرائيل التي تطرحها سورية، وتنادي بالعمل على اشراك سورية في جهود التسوية لحل ازمة الشرق الاوسط الجارية الان من خلال نقاط بيكر، وبعدما اعادت بعض دول أوروبا الشرقية علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل، وبعضها الآخر في طريقه الى إعادة هذه العلاقة. ومن هنا وجد التفسير لظاهرة المصالح بين بعض الانظمة العربية التي استحكمت الخلاف بينها لسنوات طويلة، وقد تمت المصالحة بالفعل بين بعض هذه الدول، وبعضها الآخر في طريقه الى التحقق.

وعلى الرغم من ان ملامح النظام الدولي الجديد لم تستضئ بعد، خاصة وان التحولات في دول أوروبا الشرقية مازالت قائمة ولم تستقر اشكالها النهائية بعد، وعلى الرغم من صعوبة استقراء اسس العلاقات الدولية الجديدة، فان وقفة لا بد منها اذا اردنا ان نجد انفسنا خارج هذا النظام الدولي، خاصة وان قضيتنا الفلسطينية وبسبب تواصل الانتفاضة المجيدة فرضت نفسها على قمة مالطا كواحدة من القضايا الاقليمية الساخنة التي يتعين على المجتمع الدولي ان يجد حلا لها.

من جهة اخرى علينا ان ندرس وان نتتبع اثر هذه المتغيرات الدولية على الكيان الصهيوني، لاسيما وان مبالغت تحدث اثرها النفسي في صفوفنا بسبب التغييرات التي تحدث في أوروبا الشرقية، ويرى

ويرى المراقبون ان في اطار سياسة الوفاق يمكن ان تحقق الولايات المتحدة تقدما لمصلحتها فيما يتعلق بموضوع الرهائن والحد من نفوذ الاصوليين في لبنان وتطويق احتمال بروز الدور الفعال للقوات الفلسطينية في لبنان في اطار الدعم العسكري للانتفاضة وتصعيد الكفاح المسلح ضد الجيش الصهيوني:

وعلى صعيد آخر شن وليد جنبلاط حملته ضد العماد عون الذي وصفه بصاحب شعارات حرب التحرير والسيادة والاستقلال والعنفوان. وطالب امل وحزب الله بوقف معاركهما في اقليم التفاح تلك المعارك التي على حد قوله لا يستفيد منها سوى عرفات الذي يستهدف تحقيق التوسع الفلسطيني في اقليم التفاح وصولا الى اقليم الخروب وبيروت بهدف توطيق الفلسطينيين في لبنان ومن المؤسف ان وليد جنبلاط يرى في الوجود الفلسطيني وفعاليه القوات الفلسطينية التوحيدية على الساحة اللبنانية عقبه اما طموحاته التقسيمية وتواطئه مع الكيان الصهيوني لاقامة كانتون درزي في الجبل ينصبه الصهاينة اميرا عليه. وعلى عكس والده الشهيد كمال جنبلاط الذي كان رمزا فضاليا بارزا لتوحيد لبنان على اسس علمانية تقدمية اشتراكية في اطار عالم عربي تقدمي موحد. فان وليد ارتضى لنفسه دور التابع المتلهف خلف غايات شخصيه تافهه وحيث ان منطق الاحداث يفرض نفسه بالصورة المتلائمة مع منطق التاريخ فان تصعيد الصراع ضد العدو الصهيوني المتفطرس الذي يمارس داخل الارض المحتلة وفي مواجهة الانتفاضة اساليبه القمعية وقبضته الحديدية، تلاشى دور امل في الجنوب اللبناني والذي اعتمد نظرية حماية الجنوب بانفرادها الوجداني الدكتاتوري بالسيطرة على الجنوب وادعاء حمايته دون ممارسة النضال ضد الغاصب الاسرائيلي. وترى جماهير الجنوب اللبناني ان دخول العامل الفلسطيني بزخم الى مسرح الاحداث يشكل عنصرا فاعلا في تصعيد دور الكفاح المسلح ضد الكيان الصهيوني واستنهاض الوطنية التقدمية والاسلامية في لبنان للنضال لتحرير جنوب لبنان من الاحتلال الصهيوني ولدعم الثورة الفلسطينية والانتفاضة المباركة في تحقيق اهدافها في طرد الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال الوطني واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

البعض فيها عودة النفوذ الصهيوني الى تلك الاقطار، وانتشار موجة عداوة ضد العرب، وفي هذا الصدد تعود الى الذاكرة الحرب الاعلامية التي شنتها اجهزة الاعلام في المجر ورومانيا واجهزة اعلامية غربية عن مشاركة عربية الى جانب انصار شاوشيكو في القتال الذي جرى للاستيلاء على السلطة، وهي الاخبار التي روجت لها جهات صهيونية او ضالعة مع الصهاينة.

يجب ان نرى التغيير الذي يطرأ بالفعل دون مبالغة، ويجب ان نراه ونضع الخطط لمواجهة دون ان يصيبنا الاحباط.

ففي هذه التغييرات التي يشهدها العالم هناك نقاط لصالح العدو واخرى لصالحنا، وكما يقول (غراهام فولر) الخبير الاميركي في شؤون الشرق الاوسط (ان المتغيرات في الموقف العالمي حملت لاسرائيل اخبارا سارة واخرى سيئة).

قال ذلك في مقابلة اجرتها معه صحيفة (جويش كرونيكل) اللندنية (٨٩/١٢/٢٩) و اضاف: الاخبار السارة انه لا وجود لقوة رئيسية في العالم تدعم سياسة راديكالية ضد اسرائيل، فالسوفيات لن يدعموا سورية او اي دولة عربية اخرى في الحرب ضد اسرائيل.. واما الاخبار السيئة فتتضمن تقليل اهمية اسرائيل الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة.

وبغض النظر عن رأينا في افكار (غراهام فولر)، فان ما يثير الاهتمام بتصريحه سالف الذكر قوله ان النظام الدولي الجديد سوف يقلل من اهمية اسرائيل الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة. فاذا علمنا ان فولر شغل في الماضي منصب نائب رئيس المخابرات المركزية الاميركية، وانه يشغل حاليا منصب باحث في معهد واشنطن للشرق الاوسط الذي اصدر كتاب "البناء من اجل السلام". الذي يعتبر دليل عمل الخارجية الاميركية، كما اصدر مؤخرا دراهمه لمؤسسه راند لصالح البنتاجون يؤكد فيها على حتمية ولادة الدول الفلسطينية، اذا علمنا ذلك ادركنا اهمية قوله هذا، وما يعنيه من دلالات اكد من خلالها حتمية قيام الدولة الفلسطينية.

لقد حظيت اسرائيل دائما على الدعم الكامل من قبل الولايات المتحدة، وحصلت على معونات متواصلة مالية وعسكرية واقتصادية، وما كان للكيان الصهيوني ان

يستمر وان يعيش لولا هذا الدعم اللامحدود الذي قدمته الولايات المتحدة.

وبالمقابل فان اسرائيل كانت تقوم بدورها الوظيفي لخدمة السياسة الامبريالية اذ التقت مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة، وكانت بهذا المعنى الحليف الأكثر ثباتا واستقرارا للولايات المتحدة، فعلى الرغم من انهيار مواقع معظم حلفاء اميركا في الشرق الاوسط والقرن الافريقي كنظام شاه ايران ونظام ميلاسي لاسي في اثيوبيا، وانظمة ديكتاتوريات اخرى) فان القاعدة التي بقيت وواظبت على اداها الدائم هي الكيان الصهيوني.

ويحكم الموقع الاستراتيجي لهذه القاعدة فقد كان مناطا بها دور وظيفي لحماية المصالح الاميركية في المنطقه والتصدي لحركة التحرر العربية، ومواجهة ما اطلق عليه (التغلغل السوفيتي والشيوعي) في المنطقة. ظلت اسرائيل منذ انشائها عام ٤٨ تلعب دور الشرطي لحماية المصالح الاميركية، او حسب التعبير الدارج ظلت تمثل (المخفر) الحامي لتلك المصالح.

ومن الطبيعي ان يتقلص الاهتمام باسرائيل كلما تقلص دورها الوظيفي، وحتى لا نلقي بالكلام على عوامه، او نقع في مطب التبسيط، يتعين علينا ان نقول ان الولايات المتحدة حتى الان لم يبدر عنها اية اشارة توحى بتقليص اهتمامها بدولة الكيان، ولم تمارس الولايات المتحدة مثلاً اي ضغط جدي على اسرائيل للاستجابة الى نقاط بيكر وعدم تعطيلها، وان الاشارة التي صدرت عن المتحدث باسم الخارجية الاميركية عن ان بيكر اصبح يضيق ذرعاً ويهدد بصرف اهتمامه عن المنطقة الى مناطق اخرى يوجد بها مصالح حيوية للولايات المتحدة، مازالت اشارة غامضة مجردة من الدلالات.

وعلى كل حال فان ما قاله (فولر) عن تقليل اهمية اسرائيل الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، اتبعه بتوضيح قال فيه (لكن هذا لن يعني تقليل الدعم العسكري الاميركي لاسرائيل، ولكنه يعني ان واشنطن ستعطي اهمية اقل لتحقيق مصالح اسرائيل، وستكون اكثر استعدادا لانتقادها).

وعلى كل حال، فان المخاوف تساور اوساط المثقفين في اسرائيل وتعكس الكتابات والتعليقات في الصحف الاسرائيلية الكثير من هذه المخاوف، ويقول

(يوليل ماركوس) في هارتس (١٢/٢٩) ان شامير هو آخر من تبقوا في عالم مليء بالتحويلات الدراماتيكية. ويقول ايضا (كيف يمكن الا فنظر الى الورا بفضب والى الامام برعب ؟). ان القلق على المستقبل تعكسه (فلورا لويس) في (النيويورك تايمز) وهي تتحدث عن تراجع الاهتمام بالعالم الثالث وقضاياها اذ تتساءل (كيف ستأثر اسرائيل اذا ما اصبح النزاع العربي الاسرائيلي قضية لا تزيد اهمية عن الاضطرابات في سيرلانكا بالنسبة لبقية دول العالم ؟)

اما (عوزي برعام) فيعكس هذا القلق من خلال قوله في (هارتس) : (ان التحول في العالم كله، والروح الجديدة من الثقة والمصالحة والتركيز على بناء المجتمع بقوة اقتصادية يتخطانا ويتجاوزنا).

ويقول في مكان آخر (ان على الزعامة في اسرائيل ان تبدي شجاعة وحسماً، وان تتخلى عن القوالب والايديولوجيات التي ضعفت قوتها بشكل لا يقل عن ضعف قوالب بريجنيف وتشاوشيسكو داخل العالم الشيوعي ..).

ان المتغيرات التي يشهدها العالم لا يمكن ان تمر دون ان تترك بصماتها على منطقتنا، وعلى قضيتنا، وعلى مستقبل الصراع مع العدو الصهيوني.

والعدو الصهيوني ليس بمنأى عن تطورات الوضع الدولي ورياح التغيير التي تعصف بالعالم، فمن المرجح ان يتراجع دوره الوظيفي اذا ما تراجع الصراع على النفوذ بين القوتين العظميين، ولم يعد (خطر) الوجود السوفيتي أو (الزحف الشيوعي) من وجهة نظر الولايات المتحدة قائماً، او اذا ما تراجع الاهتمام من قبل الدول العظمى بالعالم الثالث اي تراجع التدخل المباشر في شؤونه.

كما ان استمرار الوضع القائم في اسرائيل من خلال سياسة شامير ونهج الليكود سيبدو غريباً وشاذاً في عالم يسير مسرعاً نحو الليبرالية والديمقراطية، وقد يزداد الضغط الدولي على الكيان الصهيوني، ولن يشكل اعادة استئناف العلاقات الدبلوماسية بينه وبين دول اوربا الشرقية التي قطعت العلاقة معه عام ٦٧، لن يشكل ذلك مكسباً سياسياً كبيراً على المدى البعيد، لان في هذه الدول سفارات لدولة فلسطين، ولان هذه الدول تعترف بالحقوق الوطنية المشروعة والثابتة للشعب

الفلسطيني.

فعلى سبيل المثال لناخذ تشيكوسلوفاكيا التي كانت آخر دولة اعلنت عن قرب استئناف العلاقات بينها وبين اسرائيل، فقد اعلن (فاكلاف جيدني) رئيس ادارة الشرق الاوسط بوزارة الخارجية التشيكوسلوفاكية يوم (٩٠/١/١٢) ان تشيكوسلوفاكيا واسرائيل ستستأنفان قريباً العلاقات بينهما على كل المستويات وذلك بعد اكتمال المباحثات بين خبراء من البلدين.

لكنه اضاف في تصريحه: انه توجد خلافات بين البلدين بشأن احترام تشيكوسلوفاكيا حق الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في ان تكون له دولة. وهكذا فان اعادة واستئناف

هذه العلاقات على الرغم من عدم زوال الاسباب التي دعت الى قطعها، لن يكون تسليماً من هذه الدول باستمرار احتلال اسرائيل للأراضي المحتلة عام ٦٧، ولن يكون على حساب التنازل عن دعمها لقيام دولة فلسطينية ويأتي موقف الاتحاد السوفيتي برفع مستوى التمثيل الفلسطيني الى مستوى السفارة تأكيداً على التمسك المبدئي بدعم تحقيق الحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة.

ان الحديث عن تغييرات مازالت مستمرة، وعن حدث مازال يتواصل هو حديث اولي، واطلالة سريعة على نظام كوني مازال يتشكل سيكون له بالتأكيد تأثيراته الكبرى... ولا بد ان نفكر كيف نواصل النضال بثبات ونوظف كل هذه التغييرات لصالح قضيتنا العادلة وفي زمن الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، فان اسلوب الانتفاضة اصبح هو الاسلوب التي تضغط به الجماهير في العالم من اجل تحقيق اهدافها...

وقد قال الاخ ابو عمار في تصريح صحفي له تعقيباً عما يجري في اوربا الشرقية من متغيرات " ان المناضلين من اجل الحرية لا يمكن ان يكونوا ضد التحرر الوطني".

اننا ونحن ننظر باحترام الى حقوق الشعوب في تحديد خياراتها ومستقبلها نشق كل الثقة ان شعوب العالم ستقف ايضاً الى جانب خياراتنا، وحقنا في تقرير المصير.

تقمة الوضع العربي والنظام الدولي ...

الفلسطينية وما قدمته من بديل استراتيجي ينهض بالموقف العربي و يعززه يمثل فرصة تاريخية لبداية غد عربي جديد يتيح للعرب امكانية مثلى لدخول حقبة تاريخية جديدة اسوة بالامم الفاعلة بما يناسب وطبيعة الجغرافيا العربية ومكانتها التاريخية والحضارية.

فهل نفهم نداء صفوف السوق الأوروبية المشتركة في مؤتمر الحوار العربي - الأوروبي الاخير بان اوربا الموحدة لنا ولكم ؟ وهل نعي سعي اسرائيل لاستغلال التطورات الاخيرة لتستعيد هيمنتها الاستراتيجية التي كادت تفقدها وتكرس من نفسها مجدداً قوة اقليمية كبرى ؟

اذن ان العالم ضمن النظام الجديد يضع امام الاطراف الدولية خيارين الاول اقامة الكتل الاقتصادية الموحدة من مجموعة دول والثاني اختيار نقطة التوازن في علاقات كل الاطراف الاقتصادية والسياسية بين اقطاب النظام الدولي وكتله، ومن المفترض ان تقوم المجموعه العربيه في الوقت المناسب وباسرع ما يمكن بوضع هذين الخيارين موضع التنفيذ وان تكون نقطة البدء تحسين العلاقات العربيه وتصفيته والعودة الى التضامن ثم وضع هاتين المسالتين موضع البحث الجماعي المشترك للوصول الى نتائج متفق عليها عبر دراسة كافة عوامل الاقتصاد العربي وامكانياته ورسم الخط البياني لانتجاهات مصالحه وتحديد اتجاه العلاقات السياسية في ضوء ذلك.

يجب ان تقوم وباسرع وقت ممكن السوق العربية المشتركة ويجب ان توضع خطط التعاون والتكامل الاقتصادي في النطاق العربي ككل لان سياسة الكتل الصغيره لن تكون مجديه امام الكتل العملاقه التي بدأت تشق طريقها في الظهور.

اهداف شامير من ازمة وايزمان

في آخر يوم من ايام عام ١٩٨٩ ، وخلال جلسة الحكومة فجر اسحاق شامير رئيس الحكومة الاسرائيلية قنبلة الموقوتة باعلانه عن اقالة وزير العلوم عيزر وايزمان .

و كان شامير قد برر امام اعضاء الحكومة وبعض اعضاء الكنيست بعد ذلك الاسباب التي دفعته لاتخاذ هذا الموقف ، وعدد الاتهامات التي تركزت كلها في ان وايزمان خرق القانون و اجرى اتصالات وعقد لقاءات مع مسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية ، و لمزيد الاثبات اطلع شامير اعضاء الكنيست منحزب المفدال على تقريرين اعدتهما المخابرات الاسرائيلية ، الاول عن لقاء وايزمان بممثل م.ت.ف في فندق هلتون بجينيف ، وتحديدًا في غرفة عيزر وايزمان ، والثاني نص المكالمة الهاتفية التي دارت بين مسؤول من م.ت.ف وبين عيزر وايزمان ، حيث كان الاول في تونس والثاني في تيساربه .

و مهما يكن فالحقيقة الكامنة خلف قرار شامير لم تكن عملية خرق القانون الاسرائيلي الذي يمنع اللقاءات مع اعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية ، فاللقاء بين عيزر وايزمان ونبيل الرملاوي في جينيف ، سواء في القاعة العامة للفندق ، ام في غرفة وايزمان ، حدث قبل ستة اشهر ، كما يقول تقرير المخابرات الذي يتسلح

به شامير ، والسؤال هل كان شامير يبحث عن الوقت الملائم ، ام ان المخاطر الكامنة في جهود السلام هي التي جعلته يختار هذا الوقت ؟ تستعقد بعض الشخصيات من قيادات حزب العمل ان شامير افتعل الازمة بهدف تجميد جهود السلام التي يديرها الان وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر ، وان الاقالة خطوة فقط وليست هدفا بحد ذاته ، هذا الزعم من قبل شخصيات في حزب العمل يستدعي ان ندرس وتعمق المخاطر التي تحملها مبادرة بيكر ، من وجهة نظر شامير ليقدم على اقالة احد وزرائه فالمبادرة الامريكية تركز

على خمس نقاط ، الاولى ان الولايات المتحدة متفهمة لضرورة اجراء حوار سياسي بين وفد اسرائيلي واخر فلسطيني في القاهرة ، النقطة الثانية تقول بان مصر لا يمكن ان تكون البديل للفلسطينيين في لقاء القاهرة ، النقطة الثالثة ، توافق الولايات المتحدة بان تكون اسرائيل حرة في المشاركة في هذا اللقاء ام لا ، اذا لم تكن راضية عن تشكيلة الوفد الفلسطيني .

اما النقطة الرابعة في مشروع بيكر ، فتقول ، تحضر اسرائيل اللقاء المذكور من اجل ان تبحث مع الفلسطينيين المسائل المتعلقة بتنفيذ الانتخابات في المناطق المحتلة ، وفقا لما جاء في مبادرة السلام الاسرائيلية في ١٤/٥/١٩٨٩ ، وجاء في نفس النقطة ، بان الوفد الفلسطيني يمكنه ان يشير خلال اللقاء مواضيع تتعلق (وفقا لرأي الوفد الفلسطيني) بطريقة تأمين الانتخابات ومساير المفاوضات ، وبهذه النقطة اراد بيكر ان يقول ، انه من حق الوفد الفلسطيني ان يطرح على جدول اعمال لقاء القاهرة ، ليس فقط موضوع الانتخابات ، بل بعض القضايا الاجرائية التي تتجاوز ذلك والتي قد تتطرق الى بعض الجوانب المتعلقة باجراءات تحقيق التسوية الدائمة بما في ذلك موضوع المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط .

كما تطرح النقطة الخامسة من مبادرة بيكر ، عقد لقاء لوزراء خارجية الولايات المتحدة ومصر واسرائيل للاعداد للقاء القاهرة .

لقد طالبت اسرائيل بتعديلات في مبادرة بيكر ، او على الاقل ضمانات بشأن تشكيل الوفد الفلسطيني ، وبيان انسحابها من المفاوضات لن يلحق الضرر بالعلاقات الاسرائيلية الامريكية ، وضمان عدم اثاره اي موضوع سوى موضوع الانتخابات ، وبعدها قبلت الحكومة الاسرائيلية بمبادرة بيكر بكل بنودها .

اما من جانب منظمة التحرير الفلسطينية فانها هي الاخرى وضعت تحفظات واعتراضات على مبادرة

بيكر من شأنها ضمان دور م.ت.ف. و ابقاء خيار الاستقلال الوطني ومعالجة القضية الفلسطينية من جوانبها ، وان تكون م.ت.ف هي الجهة الوحيدة المخولة بتشكيل الوفد الفلسطيني بشكل علني من مكان الاراضي المحتلة ومن فلسطيني الخارج ، وان المنظمة تريد ضمانات اكيدة بان يبحث في لقاء القاهرة موضوع انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، وان بعض القيادات الاولى في المنظمة اعلنت انه اذا لم تستجب الولايات المتحدة واسرائيل ومصر لهذه المطالب ، فانه لن يكون بالامكان تشكيل الوفد الفلسطيني وبالتالي فان لقاء القاهرة لن يخرج الى حيز التنفيذ .

اسرائيل تنفذ التفوق : بعد هذه الشروط كان واضحًا ان اسرائيل فقدت تفوقها التكتيكي في هذا الموضوع ، حيث برز تعارض الولايات المتحدة معها بصورة اوضح مما برز مع موقف م.ت.ف خاصة بشأن تشكيل الوفد الفلسطيني ، او ربما بشأن موضوع المؤتمر الدولي للسلام ، وبالمقابل ترفض الولايات المتحدة الاعتراف بالمنظمة اعترافا كاملا كطرف يدير المفاوضات مع الوفد الاسرائيلي .

خلق هذا الوضع معضلة صعبة ، لا تزال قائمة حتى الان لدى الحكومة الاسرائيلية . وبشكل خاص لدى رئيس الحكومة شامير ووزراء الليكود ، فالوضع بالنسبة لشامير يقول بان استمرارية تمسك الحكومة الاسرائيلية بمبادرة بيكر سيؤدي بالضرورة الى مصادمة مع الولايات المتحدة ، وذلك بسبب رفض الليكود لفكرة مشاركة فلسطيني في الخارج في الوفد المفاوضات ، وبسبب عدم استعداد الليكود ايضا لسماع اي موضوع من الوفد المفاوضات باستثناء موضوع الانتخابات ، ولكن المشكلة لدى شامير ليست فقط الصدام مع الولايات المتحدة ، بل لان وزراء حزب العمل ابدوا في اكثر من مناسبة بأنهم يعتقدون بان استمرار مسيرة السلام امر حيوي ، حتى لو استمر الطرف الفلسطيني في الاصرار بشأن مشاركة فلسطينيين في الخارج ، وطرح مواضيع اخرى غير موضوع الانتخابات

كل هذه الاسباب وضعت امام شامير خيارين : الخيار الاول ، قبول الشروط الامريكية للاستمرار في جهود السلام ، ومعنى هذا اتباع سياسة تتعارض عمليا ومواقف الليكود ، او رفض مبادرة بيكر والتسبب بأزمة مع

الولايات المتحدة ، وبالتالي حل الائتلاف الحكومي على اساس رفض الليكود قتلين مواقف من اجل تقدم جهود السلام . وهذا يعني الذهاب لانتخابات عامة ستكون في غير صالحه ، اي على العلاقات مع الولايات المتحدة ، هذا بالطبع اذا استمرت جهود السلام كما هي واستمر التمسك الاسرائيلي الرسمي بمبادرة بيكر ، وهذا ما يرفضه شامير ، وبحساب بسيط ادرك شامير انه لا بد من افتعال ازمة تقود الى ظروف مريحة له اولًا ، و مريحة لليكود ثانيًا ومريحة لاسرائيل التصلب ثالثًا .

و كان حساب شامير على النحو التالي : اقالة وايزمان ستغضب وزراء العمل وبالتالي ستؤدي الى حل الائتلاف الحكومي . ب - اقالة وايزمان بسبب اتصالاته مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وحث المنظمة على ممارسة ضغوط على شامير عن طريق الموافقة على مشروع بيكر ، وتحذيرها من الاعيب شامير ، و كان وازمان عضو في م.ت.ف وليس في الحكومة الاسرائيلية . كل هذا من شأنه ان يخلف شعبية وحشدا جماهيريا مساندا لشامير ولليكود . ج - عملية الاعداد للانتخابات العامة ، ثم الانتخابات وتشكيل الحكومة والمصادقة عليها والبدء بالعمل واعادة فتح الملفات يخلق حالة من الجمود والتوقف التلقائي في مسيرة السلام ، وهذه الفترة قد تقود الى ظروف تغير المبادرات السياسية .

د - ان نجاح الليكود في مثل هذه الانتخابات ولو بصورة نسبية ، او تعادله سوف يسهل على شامير ادارة المفاوضات السياسية من خلال مواقفه ومعتقداته ، وبدون القيود التي تملحها عليه تحالفه مع العمل .

بهذا يكون شامير قد تخلص من مبادرة بيكر ومبادرته هو دون ان يرفضها . بكلمات اخرى كان هم شامير ايضا وقف الدبلوماسية الموازية من جانب حزب العمل ، وارسال رسالة واضحة الى كل من الولايات المتحدة وم.ت.ف من انه لا مشاركة مباشرة ل.م.ت.ف على الاقل خلال الفترة المتبقية لحكومة الائتلاف ، وباختياره لعيزر وايزمان كضحية يقصد بها بيرس و بعض وزرائه الذين يستمتعون احيانا في ادارة دبلوماسية خاصة بهم .

هناك من يقول ان شامير اراد من كل هذا ايضا ان يبلغ كل الجهات الخارجية ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية و

المجموعة الأوروبية انه لا يمكن عقد صفقات الا مع شامير فقط .

اما العوامل الاخرى المساندة ، فهي سفر عيزر وايزمان الى موسكو ، فقد خشي شامير من ان يجتمع وايزمان بأشرف ورعاية موسكو مع ممثلين عن م.ت.ف. ، ومن هناك تبنيت نظرية جديدة لدفع جهود السلام الى الامام تماما بالاتجاه المعاكس ، خلافا لرغبة شامير والليكوند .

لكن شامير لم يحسب حساب كل شيء ، واكتشف ان هناك امور قد غابت عنه .

رابين حل ازمة شامير :

بعد كتاب الاستقالة بأقلام يومين تراجع شامير واكتفى بأن يبقى عيزر وايزمان في الحكومة دون ان يكون في المجلس الوزاري المصغر المكلف باتخاذ القرارات الاساسية . هذا الحل الوسط رتبته بتحقيق رابين من منطلق الوفاء لرابين نفسه

ولعيزر وايزمان الذي يعتبر من انه انصار رابين ضد بيريس في رئاسة الحكومة وزعامة حزب العمل . فقد كانت هذه فرصة حزب العمل لتشكيل حكومة مضيقه برئاسة بيريس ، بعد ان استطاع "العمل" توقيع اتفاق مع الاحزاب الدينية ، اجودات يسرائيل وشاس و علم التوراة ، لحجب الثقة عن الحكومة والمطالبة بتكليف بيريس بتشكيل الحكومة المضيقه . اي ان يعود بيريس الى رئاسة الحكومة العمالية قبل ان يحسم الصراع داخل حزب العمل نفسه على الزعامة بين رابين و بيريس .

لهذا قام رابين باقتراح الحل الوسط الذي قاد الى ابقاء شامير وحكومة المناصفه ، و ابقاء وايزمان كوزير للعلوم .

من جانب بيرس رابين حله هذا ، بأن اي ازمة في الحكومة الآن قد تعطل مسار السلام ، وان وايزمان لم يتحرك الا لدفع مسار السلام الى الامام وحث الفلسطينيين على قبول مبادرة شامير بتغليب بيكر .

ولكن ،

اي سلام هذا الذي يتحدث عنه رابين ؟ هل هو سلام سياسة القبضة الحديدية ، بتكسيير

عظام جماجم اطفالنا وهدم البيوت و حرق الارض و اجهاض الحوامل ، ام هو سلام المعتقلات والزنازين و سياسة الابعاد ؟ . هو بالطبع ، السلام الصهيوني الذي يرفض حق شعبنا في الحرية والاستقلال .

صحيح .. ان ازمة (شامير - وايزمان) قد سويت بحل وسط وبتدخل مباشر من رابين ، الامر الذي يؤكد ، في الاساس ، الارضية الواحدة التي يقف عليها قتلبا الائتلاف الحكومي (الليكوندو المعراخ) .. ارضيه اللوات الصهيونية ضد فلسطين . الارض والشعب و الحقوق والتمثيل . كلمة اخيرة ،

ان وايزمان بطل الازمة وضحيته ، في آن ، و على الرغم من الالهانة التي لحقته من جراء اقالته ثم اقصائه من المجلس الوزاري المصغر ، قد ابتلع هذه المسألة بكل مايعنيه ذلك من مكر لكرامته الشخصية ثم ان وايزمن هذا

كان في قمة الهرم السلطوي ، في المؤسسة العسكرية الصهيونية ، باعتباره وزيرا للحرب ، لم يستيقظ ضميره ، الا حين طرق شيخ الموت بابه ، وهدده في ابنه الذي يعاني من شلل حاد بسبب اصابته في سيناء .

غير ان يقظة الضمير لم تطل ، اذ انتفض بهستيرية وعصبية ، وهو يستمع الى اعلان وزير الخارجية السوفيتي شيفرنادزه ، امامه في العاشر من هذا الشهر في موسكو ، برفع مستوى التمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية الى مستوى دولة فلسطين ، الامر الذي دفع الصحافة الصهيونية الى وصف سلوكه في موسكو "بسلوك الولد الطيب" اي السلوك الملتزم بالموقف الصهيوني في معاداته لنا ولحقنا في الحرية والاستقلال .

ومهما يكن من امر ، يبدو وايزمان في تحركه الآن ، وهو يجهد في التكفير عن سلسلة جرائمه التي ارتكبها على امتداد حياته العسكرية والسياسية ، هو نموذج لمن "تتملص ضميره" واستيقظ بعد طول سبات ، وسط غابة من اولئك الذين ادمنوا مقاومة حالة اليقظة هذه .. يتقدمهم شامير وشركاؤه في الائتلاف الحاكم .

من المتفق عليه ، ان للدولة ثلاثة اركان هي :
ركن بشري (السكان) .
ركن مكاني (الاقليم) .

ركن سياسي ، لا يشود الخلاف حول مفهومه . بقدر ما يشود حول التعبير عنه ، فهو عند البعض الـ ، وعند اخرين الاستقلال بممارسة مجموعة معينة من السلطات ، وعند فريق ثالث قيام السلطة السياسية المتكلمة . ويمكننا القول ان السيادة ، تعني السلطة العليا لدولة ما ، والتي لا تعلوها سلطة ، تتناثر بمباشرة جميع الاختصاصات داخل حدود الاقليم وخارجه . بمعنى اقامة السلطة على ارض معينه وعلى شعبها ، معاننا اليه عدم خضوع السلطة القائمة في دولة ما ، عند تعاملها مع السلطات المماثلة القائمة في الدول الاخرى لاي سلطة اعلى ، وبالتالي قيام العلاقات بين هذه السلطات على قدم المساواة . وقد كرر ميشاق الامم المتحدة في بنوده هذا التوجه " ان اتقوم المنظمة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع اعضائها " .

واذا كان مبدأ السيادة يمكن اساسا في السكان المواطنين الذين يمتلكون صفتهم هذه بالطرق المشروعة والمتعارف عليها في القانون الدولي فان شكلة السيادة (كمبدأ) و (كحق شرعي) لا تنطرقه بمنع الاحتلال او بمنع الغزو .

السيادة على فلسطين :

على الرغم من التقلبات السياسية التي عرفتها فلسطين منذ انفصالها عن تركيا في نهاية الحرب العالمية الاولى ، ما زالت السيادة القانونية ، بمعنى الحق الشرعي الذي لا يمكن التفریط فيه ، تكمن حتى اليوم في شعب فلسطين صاحب اقليم فلسطين ، منذ الأزل ، وهذه حقيقة صحيحة في معناها ومبناها ، لان الاحتلال البريطاني لفلسطين في سنة ١٩١٧ ، لا يمنع بريطانيا سيادة ولا انتزاع السيادة من شعب فلسطين ، من منطلق لا يكسب الاحتلال العسكري لارض الغير حقا اقليميا ، لان صاحب السيادة (الشعب الفلسطيني) هو صاحب الارض (الارض الفلسطينية) . على الرغم من كونها تحت الانتداب البريطاني ، ودعب انتهاء القانون الدولي الى القول : ان شعوب الاقاليم الموضوعة تحت الانتداب ، ليرا محرومين حق السيادة ، ولكنهم حرصوا مؤثقا من ممارسة هذا الحق ، فحق السيادة ملك لسكان الاقاليم الموضوعة تحت الانتداب بموجب " مبادئ القومية و تقرير المصير " ، وهي اسر القانون الدولي الحديث " . و التفریق بين السيادة وممارستها في الاقاليم الموضوعة تحت الانتداب ، يمكن ان يتلاقى بالتفريق بين الملكية وممارستها في حالة الرماية .

و يمكن اجمال الوضع القانوني لفلسطين يمتلك القانون الدولي في فترة الانتداب البريطاني و

الى يوم انتهائه في ١٥ آيار ١٩٤٨ كما يلي : في اثناء سريان الانتداب ، تمتع شعب فلسطين بوضع مستقل ، وكانت له السيادة على اراضيه ، وكانت لفلسطين شخصيتها الخاصة المتميزة عن شخصية الدولة المنتدبة ، وكانت ادارتها من حق شعب فلسطين نظريا ، وان تكن في الواقع في ايدي بريطانيا ، الدولة المنتدبة ، و بمجرد انتهاء الانتداب ، انتهت سلطات الادارة التي كانت للدولة المنتدبة ، و ترتب على هذا ازالة القيود المفروضة على ممارسة شعب فلسطين لسيادته الكاملة ، وبهذا اصبح شعب فلسطين يحكم هذا الحق ، وبحكم حقه في تقرير المصير ، مؤثقا لان يحكم نفسه ، و بقرار مصيره طبقا للمبادئ والاصول الديمقراطية المألوفة . والقاعدة الاولى والاساسية في اي نظام ديمقراطي هي : حكم الاغلبية ، غير ان هذا الحكم لم تحترمه الجمعية العامة للامم المتحدة التي اوصت في العام ١٩٤٧ في ظروف وتحت ضغوط سياسية ، وبخاصة ، من قبل الولايات المتحدة ، الى تقسيم فلسطين بين دولتين عربية ويهودية ، مثلما لم تحترمه دولة الانتداب اصلا فيما يتعلق بفلسطين ككل . الامر الذي ادى الى الحيلولة دون الشعب الفلسطيني ودون ممارسة حقه في السيادة على ارض وطنه .

ولما كانت السيادة ، كمبدأ ، وحدة لا تتجزأ ، ولا يمكن التفریط فيها ، فان سيادة شعب فلسطين على اراضيه المتوارثة هي وحدة لا تتجزأ ، ولا يمكن التفریط فيها لسببين اساسيين :

الاول : ان شعب فلسطين لم يبد موافقة على تحويل لحق سيادته على ارض وطنه الى الغير ، ايا كان هذا الغير .

الثاني : ان شعب فلسطين لم يعترف او يعترف باي سيادة للاحتلال الصهيوني ، او على الاقل لم يبد رضا ازاء ذلك ، بل قاوم ذلك ورفضه وعبّر عن رفضه بكل السبل التي يمكن للشعوب المحتلة ان تعبّر بواسطتها عن ارادتها .

و حتى الاعتراف القانوني الدولي لا يمنع سيادة لدولة ما ، فالاعتراف بدولة ، او عدم الاعتراف بها ، لا يتقرر اليوم في القانون الدولي بموجب اعتبارات متصلة فقط بشرعية الدولة او صحة منشئها ، وبالتالي فاعتراف عدد من دول العالم بالكيان الصهيوني قد لا تكون له علاقة بهذه الاعتبارات ، كما انه لا يزيل او ينزع عن الاحتلال خصائصه النابعة من صميم جوهر طبيعته ، كاحتلال لا يمارس السلطة المشروعة او الفعلية من منطلق ارادة السكان المواطنين ، بل وحتى الاعتراف من قبل شعب ما وهو تحت الادعاء هو اعتراف مجروح بحكم اعمال قاعدة عدم ترتيب نتائج على استخدام القوة . خاصة وان شرط الادعاء بتعارض مع مبدأ حق تقرير المصير وسلي تطبيقه .

من الممكن ان يتفهم المرء الواقع الجديد للاتحاد السوفيتي الذي يعيش عصر تفجر الحريات الشخصية والحقوق المدنية وحق التنقل والهجرة، على عكس القيود التي كانت سائدة قبل عصر البريسترويكا والجلاستوت. ولكن الغريب هو ان يتحول موقف الولايات المتحدة الصارخ لتحقيق حقوق الانسان - اليهودي السوفيتي بشكل خاص في اللحظة التي يساهم فيها مناخ التحولات الدولية لصالح حقوق الانسان تقوم الولايات المتحدة بتقييد حقوق اليهودي السوفيتي باجباره على الهجرة الى دولة الكيان الصهيوني. لقد دلت الاحصائيات السابقة لهجرة اليهود السوفيت ان الغالبية العظمى من هؤلاء يفضلون الهجرة الى الولايات المتحدة او الى اماكن اخرى ولم يستقر داخل الكيان الصهيوني ما يزيد عن ١٠٪.

ان خروج اليهود او بقائهم في الاتحاد السوفيتي شأن سوفيتي، ولكن ما يهمنا هو ان لا يفرض عليهم الهجرة قسرا الى بلادنا وإلى المزيد من احتلال ارضنا. وعليه فان من حقنا ان نطالب اصدقائنا في الاتحاد السوفيتي، ان لا يسهلوا خطوط الهجرة المباشرة الى "اسرائيل"، وان يسود مفهوم الحرية الشخصية، بحيث يسمح لكل يهودي سوفيتي بريد العودة الى وطنه السوفيتي بتحقيق ذلك. ان هذا من شأنه ان يساهم في الاستجابة لمبادرة السلام الفلسطينية التي تقوم على اساس قرارات الامم المتحدة لتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة، وتقرير المصير، واقامة دولة فلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وحيث انه في العصر الذي يحل فيه توازن

المصالح محل توازن القوى، والصراع الاقتصادي محل الصراع الايديولوجي فان مصالح كل من امريكا والاتحاد السوفيتي واوروبا واليابان والصين مع العالم العربي وتوازنهما بشكل يحقق في العالم العربي بكل ما يمثله من امكانيات وطاقات اقتصادية وبشرية جباره مصالحه، من موقع الاستقلالية والندية، يفرض على الولايات المتحدة التوقف عن توظيف الكيان الصهيوني حارسا مدججا لحماية المصالح الامبريالية وتكريس التجزئة والتخلف والتبعية والتوتر الدائم في المنطقة: ان استمرار التوتر الدائم بين حقول النفط ولهب الذرة في عصر الوفاء وخمود الحرب الباردة سيؤدي حتما الى كارثة التفجير الشامل.

ان من يعتقد انه يمكن لاي ادارة امريكية ان ترفع يدها عن حماية الكيان الصهيوني يفرق نفسه في وهم الامل فالكيان الصهيوني هو احد المصالح الحيوية لامريكا، وستظل تحافظ عليه، سواء ارتفعت او انخفضت قيمته الاستراتيجية ودوره في الحرب الباردة او الوفاق الساخن.

كما ان حقائق الياس الصهيوني هو احد المصالح الحيوية لامريكا، وستظل تحافظ عليه، سواء ارتفعت او انخفضت قيمته الاستراتيجية ودوره في الحرب الباردة او الوفاق الساخن. كما ان حقائق الياس الصهيوني لن تستطيع ان تحقق ذاتها في عصر الانتفاضة الفلسطينية المباركة. عصر حقيقة الامل الفلسطيني المتفجر بالايمان المطلق بحتمية النصر والاستعداد الدائم للتضحية .. ان الهلع الذي يصيب شامير وهو يتصور تحقق الامل الفلسطيني والدولة الفلسطينية يجعله يخرج من سياق التاريخ ويصرح (ان تدفق الهجرة سيغير

وجه اسرائيل حيث تصبح اكبر واحسن واكثر قوة.... ومن اجل الهجره يجب علينا ان نحافظ على ارض اسرائيل وان نقاتل ونكافح من اجلها اننا نحتاج الى مكان واسع من اجل استيعاب كل فرد، وان كل مهاجر له الحق في ان يستوطن حيثما يريد) ويستطرد (ان العرب يرون النجاح الذي تحققه الصهيونية، ولا جواب لديهم على ذلك، اما نحن فلدينا الجواب. وبالطبع فانه ليس دولة فلسطينيه).

ان تصريحات شامير ليست كما يصفها بعض المتأورين الصهاينه بانها سياسة داخلية وذلك في محاولة لمنع الخسائر على الساحة الدولية. ان المنطق الصهيوني لشامير منطق متكامل ينبع من النظرية الصهيونية العنصرية واركائها الاساسية ... الهجرة الارض التوسع والعدوان، واذا كان شامير ينادي باسرائيل الكبرى وباحلام جابوتنسكي في عصر الانتفاضة التي جعلت الارض تميد تحت اقدامه. فما تراه سيقول لو قام بدعم امريكي بتصدير ازمته بشن حرب جديدة باتجاه الشمال او الشرق. ان الادارة الامريكية مسؤولة مباشرة عن اي حماقه يرتكبها شامير حيث كما قال الاخ ابو عمار في لقائه الصحفي في بغداد يوم ١٦/١/١٩٩٠ ((لولا الدعم اللامحدود الذي يلقاه شامير من الادارة الامريكية لما تجرأ على هذه الوقاحة، وهذه الصفاته، بالكشف عن مخططاته الرهيبة ضد الامة العربية، وانه في الوقت الذي قامت فيه الادارة الامريكية بتخفيض مشاركتها في ميزانية الاونروا بمقدار ١٨ مليون دولار زادت بطريق مباشر وغير مباشر دعمها للحكومة الاسرائيلية لبناء المستوطنات الجديدة لاستيعاب المهاجرين الجدد. وعلى الامة العربية ان تواجه هذا

بحسب وحزم والا فلات ساعة مندم .. اللهم فاشهد اني قد بلغت).

ان الامة العربية باسرها مدعوة اكثر من اى وقت مضى بالوقوف صفا واحدا في مواجهة المخطط الصهيوني الامبريالي الجديد. وان بعض التصريحات التي تصدر عن الناطقين بلسان البيت الابيض ووزارة الخارجية والتي تشير بان الولايات المتحدة لن تقدم مساعدات لاستيعاب مهاجرين من الاتحاد السوفيتي اذا لم يتم وقف الاستيطان في الاراضي المحتلة. هذه المواقف الرسمية المعلنة تصاحبها حملات التبرعات لصالح توطين اليهود السوفييت في الاراضي المحتلة والمترافقة مع حرمانهم الحق بالهجرة الى امريكا.

وحتى لا تصبح حرية هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتي تعني حرية الاحتلال، ومنع الشعب الفلسطيني من الحرية والاستقلال الوطني، فان الانتفاضة الراسخة والمتصاعدة والتي من جذوتها تالقت بمبادرة السلام الفلسطيني، ستفرض تصعيدا يحرق المراحل. ان الاستيطان المكثف الذي يبشر به شامير هو الوجه الاخر لمشروع الطرد الجماعي (الترانسفير) لشعبنا والذي ينادى الترانسفير به رجيم زئيفي وميخائيل ريكل. وهما يشكلان معا جوهر التحدي لامتنا العربية من قبل الصهيونية والامبريالية وهي على ابواب العقد الاخير من هذا القرن حيث لن يكون القرن القادم مسرحا لتوازن مصالح الاعمم العملاقة وامام هذا التحدي فان الامة العربية والاسلامية بخروجها من عالم التفرزيم بالتجزئة الى عالم العملاقة بالوحدة، ستقهر التخلف والتبعية وتعيد التاريخ الى مجراه مبددة اوهم الياس بحقائق وانها الثورة حتى النصر



الحلم الفلسطيني

يتوهم النبض الفلسطيني بالحلم الطموح الذي يمتلي بتفاؤل التاريخ والحضارة والقيم ، والذي هو النقيض لذلك الوهم المليء بالشر والخرافة والجنون

ولعل الفارق بين الحلم والوهم ان للحلم مقدماته المادية الواقعية التي تتصف بإمكانية تحقيقه وامكانيه خلوده عندما يتفق مع طبيعة السمو الانساني وقيمه الخالده .

وهنا يكمن سر القوة في الحلم الفلسطيني تلك القوة التي مصدرها قوة الحق وقوة الايمان وقوة الارادة

ان مصدر قوة الحق هو الحقيقة التاريخية ، و مبدأ العدالة بين الشعوب والامم ، وهو ما يتجاوز حتى قواعد التعامل الدولي لان قواعد التعامل الدولي وجدت على اساس توازن ما بين الحق والواقع بما يعنيه من قوة او فرض وقائع ، بينما يستند مبدأ العدالة الى الحق الطبيعي والى الواقع الاصلي الذي اكتسب بدون عدوان وبدون ظلم ولم يغتصب من الآخرين .

وان مصدر قوة الايمان هو وجدان الأمة وضمير الشعب ، وهو الاعتقاد بالاهداف الانسانية الاكثر سموا التي جسدت اهدافا خالدة لنضال الانسان من اجل الحرية والتكافؤ والسلام والتقدم والعدالة .

اما مصدر قوة الارادة فهو ابناء الأمة ورفضها الضيم وتعتيمها على الحرية والعدالة ، وتصميمها على ان يكون لها دورها الحضاري والتاريخي . انها قوة القدرة على الحياة بين الامم وعبر دورات الزمن .

انها القوة التي تغذي طاقة الاستشهاد او النصر في افشدة المقاتلين ، وتدفع بالجمامير الى النزول في الميادين والساحات على عنان التحدي والاستبسال ، وتحفز شابا يافعا او طفلا عنيدا لان يحمل حجرا ويقذف به في وجوه الجنود المدججين .

انطلاقا من هذه القوة المتعددة المصادر نستطيع ان نرى ملامح الحلم الفلسطيني بين حدود الحق الفلسطيني وحدود الممكن الموضوعي ليزايد تأثير الحق في اتساع الممكن لكي يتحق "حلم خطوة خطوة" ولكن في ثبات واصرار .

لقد حلم الفلسطيني على اتساع وطنه وظل يصيغ حلمه ولكن على قاء هذا الاتساع حتى تبلورت لديه فكرة الدولة الديمقراطية ، حيث اراد الفلسطيني ان يقدم طرحا اناسيا ينبع من ايمانه بالانسان ، وان يقدم طرحا عمليا يلامس الممكن الموضوعي ، وان يقدم طرحا في حدود الحق الفلسطيني .

بينما بقي الوهم الذي هو نقيض الحلم ينضج شرا ويمتلي بالعدوان وبغريزة القطيع وخرافة التفوق وعقد النقص التاريخي ، ان العالم يتغير دائما ، وهو يتغير اليوم ، وحدود الجغرافيا تتماوج على صفحة التاريخ ، ولكن المكونات الاساسية لحركة التاريخ هي فقط الحقائق التي تدوم معه ، وقد دامت حقيقة فلسطين بكل سماتها على مر الآلاف من السنين كبعد زمني ، وبقيت فلسطين تتعزز كلما لاح اوار التحدي بمعمودية الدم كبعد انساني ، واذا يتلاقى الانسان مع الزمان لا بد ان يتجسد المكان وان يتجسد الحلم الذي يضيء المستقبل .

ان الحلم الفلسطيني الذي يتوهم به النبض الفلسطيني الاكثر ايمانا وصدقا والذي استمد من طبيعة الحق الفلسطيني ومن الخصال السمحة للفلسطينيين ضمن الحدود الثابتة لهذا الحق وفي نطاق معركة القيم الانسانية التي يخوضها الشعب الفلسطيني غمارها حيث يقف هذا العالم على المفترق تماما بين خيار القوة وخيار القيم ، وقد اتى الكفاح المسلح لهذا الشعب ليرفع على يبارق الحلم قوة القيم ، لكي ينتصر الخير ولكي ينتصر الحلم ولكي ينتصر الانسان .

اذن هناك فارق شاسع بين الحلم والوهم ، وهناك فارق بين الوهم ووهم القوة وكلاما اعمدة لبنيان النقيض فوق رمال التاريخ ، وهناك اخيرا فارق بين حلم بلا قوة وحلم يمتلك القوة فيمتلك الامل ويتحول الى حقيقة اسمها النصر .